غزواني
GHAZOUANI
MON AMBITION
POUR LA PATRIE
طموحي
للوطن
PROGRAMME ÉLÉCTORAL
البرنامج الانتخابي
#Ghazouani2024
#غزواني2024

الفـــــــــهرس

مدخل 4

البرنـامج الانتخـابي 13

مقدمة 14

الرافعة الأولى: دولة قانون قوية، ذات حكامة عصرية 15

I-1 توطيد أسس دولة القانون 17

I-1-1- إجراء إصلاحات لتحسين أداء ديمقراطيتنا 18

I-1-2- إصلاح النظام القضائي 18

I-1-3- ترقية حقوق الإنسان 20

I-2 تحسين جودة الحكامة 22

I-2-1- إصلاح الإدارة العمومية 23

I-2-2- عصرنة الحكامة الترابية 24

I-2-3- التسيير الأمثل للمال العام 26

I-2-4- تحسين مشاركة المواطن 28

الرافعة الثانية: اقتصاد قوي الأداء، مستدام بيئيا، وسائر على طريق الصعود 29

II-1 إصلاحات هيكلية تفضي إلى اقتصاد منتج وجيّد الأداء 32

II-1-1- تحسين أداء الاقتصاد الكلي 32

II-1-2- تطوير البنى التحتية الداعمة للنمو 34

II-2- تطوير القطاعات الإنتاجية 38

II-2-1- الزراعة 38

II-2-2- التنمية الحيوانية 41
II-2-3- الصيد 42
II-2-4- المعادن 44
II-2-5- المحروقات والطاقة الخضراء 46
II-2-6- تطوير الصناعة والصناعة التقليدية 48
II-2-7- ترقية السياحة 50
II-3- ترقية القطاع الخاص 51
II-4- الاقتصاد الرقمـــــي 52
II-5- الاستصلاح الترابي وسياسة المدينة 53
II-6- الاستدامة البـــيئية 55

الرافعة الثالثة: تنمية رأس المال البشري، وخاصة الشباب، بوصفه رأس الحربة في موريتانيا الغد 56
III-1 نظامنا التعليمي مفتاح مستقبلنا 58
III-1-1- التدابير العامة 60
III-1-2- الإصلاحات التي سيتم القيام بها على مستوى كل مرحلة تعليمية 61
III-2 الصحة، رأس المال الأساسي 66
III-3 التشغيل، معركتـــــي اليومية 68
III-4 الثقافة ، إرثنا الحضاري والإسلامي الثمين 70
III-5 النهوض بالشباب، رهاني الأساسي للعبور نحو مستقبل واعد 73
III-5-1- تمكين الشباب ورفع قابليته للتشغيل 75
III-5-2- تطوير الأنشطة الرياضية والترفيهية 76

الرافعة الرابعة: الاندماج الاجتماعي كضمانة للتلاحم والوحدة 78

1-IV تكثيف مكافحة الفقر من خلال سياسات وبرامج هادفة 80

2-IV ضمان الأمن الغذائي 82

3-IV تمكين النساء وترقية حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية 83

4-IV مكافحة التمييز بجميع أشكاله 84

الرافعة الخامسة: دولة آمنة، قادرة على مواجهة التقلبات الجيوسياسية، وعامل مؤثّر في استتْباب السلم والاستقرار 86

1-V الدبلوماسية والاندماج الإقليمي والجاليات 88

2-V الأمن والدفاع 91

مدخـــــل

مواطنيَّ الأعزاء،

في سنة 2019، كنتُ أظن أن بمقدوري أن أحظى بحياة هادئة بعد سنين من الخدمة المخلصة في مؤسسة تعلّمتُ فيها معنى الواجب وحب الوطن.

كنتُ أنتظر الخلود إلى الراحة، بعد سنوات من التعبئة والاستنفار في سبيل إقامة صرح فعال للدفاع، في مواجهة العديد من التحديات الأمنية والتهديدات المتشعّبة التي كانت مُحْدِقة ببلادنا.

لكن نداء الواجب فرض عليّ تأجيل مشاريعي الشخصية لأضع، من جديد، جهودي رهن إشارة الوطن ولأعكف بجدٍّ وإخلاص من أجل تحقيق أفضل الظروف لوطننا العزيز.

إن مقتضيات الواجب وروح الالتزام لديّ قد فرضت عليّ إذن أن أخوض المعركة دون تردد وأن أقبل الإكراهات والقيود المرتبطة بأعباء رئاسة الجمهورية.

مواطنيَّ الأعزاء،

وعيا مني للرهانات التنموية المطروحة، وحرصا على بلوغ نتائج ملموسة في أقرب الآجال، فقد تصدّيتُ لظرفيات استعجالية ملحّة.

وهكذا، كان عليّ أن أواجه، بدعم من الجميع، تحديات الظرف، وأن أجد حلولا لإشكالات سياسية واجتماعية صعبة، فضلا عن مواجهة وضع اقتصادي لم يكن على ما يرام وكان يتميّز بتفاقم البطالة وبنسبة فقر تفوق 30%.

على الصعيد السياسي، كان من اللازم إنهاء جو الريبة والقطيعة الذي كان سائدا آنذاك. لذا فقد عملتُ فورا على تهدئة الساحة السياسية وحرصتُ على إقامة جسور بين الفاعلين كافة لخلق ظروف لاسْتِتْباب جو سياسي مُطمْئن في سياق كان فيه انعدام الثقة في المؤسسات وما يغذّيه من شعور بالغبن، يهدد ديمقراطيتنا الفتية.

لقد مكّنت هذه التهدئة التي حرصت عليها من أن تستعيد بلادنا أنفاسها وأن تتجنب التلاشي الذي قد يؤدّي إليه تعمّق واستدامة الأزمة السياسية والمؤسسية.

وتجدر الإشارة إلى أن التهدئة لم تكن قط بالنسبة لي وسيلة لمحو الفروق بين المعارضة والأغلبية، بل على العكس من ذلك إتاحة الشروط المناسبة لكي يتفاعل هؤلاء وأولئك باحترام متبادل وفي ظل التقيّد الصارم بقوانين الجمهورية، مع بقائهم متضامنين في مواجهة المصاعب.

كانت جائحة الكوفيد إحدى هذه الصعوبات المُمِضّة التي احتجْنا فيها إلى شد الأحزمة ورصّ الصفوف لاتّقاء الخطر الداهم. ولا يسعني إلا أن أعبّر عن ارتياحي للموقف المثالي الذي اتخذناه سويا بهذا الصدد. وأغتنم الفرصة السانحة لأشكر كامل الطيف السياسي على ما تحلى به من وطنية ومسؤولية في مواجهة المحنة.

وبهذا كنتُ وما أزال أدعو مجمل الفاعلين السياسيين ونشطاء المجتمع المدني إلى أن ننخرط سويا في تفكير جماعي بشأن ملامح موريتانيا التي نريدها وكذا الوسائل الكفيلة بتوطيد دعائم دولتنا وتعزيز ديمقراطيتنا.

وإني لأشكر بحرارة كل من استجاب لهذه الدعوة وشارك فيها. كما أدعو من لم يشارك فيها إلى الإسهام فيها مستقبلا حرصا على خدمة المصلحة العليا لبلادنا.

مواطنيَّ الأعزاء،

إن موريتانيا بلد متعدد الثقافات، معتزٌّ بثراء التنوّع الذي، أنشأ في كنف الإسلام، بلدا عربيا وإفريقيا في الآن نفسه. ويحق لكل موريتاني أن يتبنى هذا الإرث المشترك.

لقد دعوتُ في "جَوَلْ" إلى استغلال هذه الثروة التي لا تقدر بثمن وإلى الحفاظ على هوياتنا الثقافية القيّمة.

ولا ينبغي لطموحنا إلى الاختلاف أو التميز، أن يمنعنا من ترسيخ عهدنا الوطني والسعي إلى إقامة مجتمع يتساوى فيه الجميع ويحترم الخصوصيات ويحافظ على التماسك واللّحْمة.

ووعيا مني كذلك للجذور التي نأتي منها واعتبارا لأحقيتنا في الاعتزاز بماضينا المجيد المشترك، كنتُ قد دعوتكم إلى استثمار السردية الوطنية لإبراز ما يجمعنا بدل التركيز على ما يفرّقنا تأكيدا لرغبتنا المشتركة في رفع التحديات.

إن النظام الاجتماعي الموروث عن الماضي نابع من رؤية متخلّفة. وهو مناقض لفكرة دولة القانون ويثير الحزازات والشقاق العقيم.

وفي وادان، ناديْتُ بضرورة إجراء تحوّل اجتماعي عميق ليتسنّى لنا التكيّف مع متطلبات الحداثة.

وبمناهضة أي فكرة للتقدم، سادت في الماضي عقلية انطوائية تشل فيها دكتاتورية الجماعة أيَّ إمكانية لنهوض الفرد، مستغلة في ذلك خفوت صوت الدولة وضعف المؤسسات.

إن التفكير الذي يتحتم على الموريتانيين القيام به معا يتمثل في التساؤل عن نمط الدولة التي يرغبون فيها، وعن مكانة الفرد والجماعات في النظام السياسي، وعن الوسائل اللازمة لانبثاق مجتمع مدني حريص على حماية المصلحة العامة.

لقد أردتُ، بتشجيع مكافحة الإقصاء الاجتماعي وباستهداف الفئات المحرومة، أن أجسّد تضامن الأمة مع كل من يعاني الحاجة والخصاصة.

وهكذا وصلت النفقات الاجتماعية ما بين سنتي 2020 و2023 إلى أكثر من 623 مليار أوقية قديمة، أي بمعدل 200 مليار سنويا. وستشهد هذه النفقات زيادة معتبرة في السنوات القادمة.

ومن هذا المنطلق أيضا، تم توفير الضمان الصحي لزهاء مليون من مواطنينا.

وبذلك فإني أحرص على خلق فضاءات للتضامن، والتآزر، والأخوة، استلهاما لقيمنا الإسلامية الداعية إلى التعاطف الصادق مع إخواننا في البأساء أو العاهة التي تعرّضهم للإقصاء.

مواطنيَّ الأعزاء،

إني لعازم - بدعمكم الثمين - على المساهمة في بناء صرح أمة موريتانية عادلة، قائمة على المساواة، قوية وعصرية.

لذا فإني سأضع في صدارة أولوياتي إصلاح الدولة والمؤسسات لملاءمتها مع متطلبات الديمقراطية، إذ لا يمكن تصوّر تطبيق سياسات اقتصادية فعالة وحكامة رشيدة وسليمة دون وضع الشفافية والمساءلة في صلب العمل العمومي.

وذلك ما سيكون أولوية في المأمورية القادمة، إذا ما تفضلتم بانتخابي، وستُعبّأ لهذه الأولوية كل الوسائل الضرورية.

ويستوجب العمل العمومي الفعال، قبل كل شيء، إدارة ذات كفاءة وقادرة على الاستجابة لتطلعات المستخدمين، وقريبة من السكان.

وفي هذا الصدد، أعتزم إجراء إصلاحات واسعة النطاق في الإدارة العمومية لتحسين عقلنة سيرها وتنظيمها.

ولطالما قمت بحثّ المسؤولين العموميين على المزيد من المثابرة على خدمة المواطن. وتم في هذا المنوال تبسيط العديد من الإجراءات الإدارية.

ذلك أن تقريب الدولة من المستخدمين هو ما سيمكّن من تعزيز ثقتهم وتزويدهم بخدمات أسرع وأنجع.

وإني لأُصِيخُ السمعَ إلى مطالب بعض من مواطنينا من أجل مزيد من الأمن ومن الخدمات الأساسية.

وهذا أمر يثير اهتمامي إلى أقصى حد. وبالتالي فإني سأعمل، كما كنت في المأمورية المنتهية، في سبيل القضاء على الجريمة في المدن بتجنيد كافة الهيئات المعنية، سعيا إلى توقّي كل أنواع الجنح، وضمان السلم والسكينة لمواطنينا، مع العمل على اجتثاث أصل الداء عبر تطبيق السياسات المناسبة.

أما بخصوص الخدمات الأساسية، فسأعمل على تسريع وتيرة تعميمها وسألزم الإدارات المختصة بمزيد من الفاعلية لبلوغ الهدف المنشود في أسرع الآجال.

مواطنيَّ الأعزاء،

تظل تنميتنا الاقتصادية والاجتماعية مرهونة بقدرتنا على تعبئة الموارد الضرورية لتمويل الأنشطة الاستعجالية.

وعلاوة على رسم السياسات الاقتصادية الملائمة التي تقتضي تحوّلات واسعة وإعادة هيكلة عميقة للقطاعات المساهمة في الناتج الداخلي الخام، يلزم تحديد الأسلوب المناسب للتمويل القابل للاستمرار ولزيادة الموارد بصورة معتبرة.

وفي هذا الإطار، ضاعفتُ ميزانية الدولة برفعها من 50 مليار أوقية سنة 2019 إلى 100 مليار سنة 2024، من أجل تحقيق مزيد من الاستثمار، وزيادة الأجور، والتكفل بمن يعانون من الهشاشة الاجتماعية.

صحيح أن رغبتي في الإسراع نحو مزيد من الرقي والرفاهية للجميع قد اصطدمت أحيانا بصخرة الواقع المتمثل في ضخامة الاحتياج مقارنة بالتمويلات المتاحة لذا ينبغي مستقبلا أن نعبّئ مزيدا من الموارد الداخلية مع تدقيق احتياجاتنا.

وبدون أي إفراط في التفاؤل، فإني أعتبر أن بمقدورنا - بفضل اكتشافات الغاز الأخيرة والمقدرات الطاقوية لبلادنا والمؤشرات المعدنية التي تتوفر عليها - تحقيقَ طموحاتنا في رفاهية مشتركة وتنمية اقتصادية واجتماعية متسارعة.

ولهذا الغرض، يلزمنا أن نطلق إصلاحات هيكلية مناسبة، وأن نخلق بيئة ملائمة للمقاولات والأعمال، وأن نعمل على ترقية وتمْهين القطاع الخاص.

يتعلق الأمر مستقبلا بترقية التشغيل والتصنيع في بلادنا، وبرسم سياسات اقتصادية تولّد معدلات نمو عالية بفضل تمويلات معتبرة وموجّهة توجيها جيدا.

لا أريد أن يؤدّي النمو إلى اتساع هوّة التفاوت الاجتماعي، وإنما أودّ على العكس أن يستفيد من موارد البلاد جميعُ أبنائها بأن نوفّر في حدود الإمكان لكل موريتاني فرصة عمل ولكل المعوزين وسيلة للعيش الكريم.

مواطنيَّ الأعزاء،

سعيا إلى خلق إجماع مستدام بشأن مشروعنا الاجتماعي، ولنتمكّن من التهيئة لمستقبلنا المشترك، فإني جعلتُ من المدرسة الجمهورية أولوية قصوى.

فالمدرسة، بالنسبة لي، تشكل المكان الذي ينتج المعرفة وينقل إلى المتعلم قيم المجتمع، وهي البوتقة التي ينصهر فيها مواطنو الغد وتُرْسى فيها أسس الأمة.

وقد مكّن القانون التوجيهي الذي صدر عام 2022 من قطع أشواط في هذا الاتجاه.

وعليه، فقد قررتُ - بهدف زيادة الوسائل المخصصة لقطاع التعليم - أن أرفع على نحو معتبر الموارد الممنوحة لهذا القطاع لتبلغ في سنة 2024 نسبة 4.5% من الناتج الداخلي الخام و20.2% من الموارد المرصودة في الميزانية.

وأعتزم الاستمرار في وضع قطاع التعليم في صدارة السياسات العمومية كافة. وبذلك ألتزم - إن أعيد انتخابي - أن أرفع نصيب هذا القطاع من النفقات إلى 5.5% من الناتج الداخلي الخام في أفق 2030، بالتركيز على الحوافز وعلى جودة تكوين المصادر البشرية.

كما أعتزم اتخاذ إجراءات ملموسة لتقليص الآثار الضارّة للتسرّب المدرسي المؤدّي للبطالة وأن أعمل على أن يحصل خرّيجو المدرسة على مهارات مهنية حقيقية تؤهّلهم لولوج الحياة النشطة.

وقد ألزمتُ الحكومة بالعمل بجد وفعالية لتحقيق الأهداف المرجوة من المدرسة الجمهورية بحيث تزوّد الأجيال الصاعدة بالمعرفة المفيدة للارتقاء بالبلد، مع دفعها إلى التآخي والتعاون سبيلا إلى بناء موريتانيا الغد.

مواطنيَّ الأعزاء،

إن أهم ثروة لبلادنا تكْمن في شبابها. وأول تحدٍّ يلزمنا رفعه هو تلبية احتياجات الشباب وتطلعاتهم نحو مزيد من الازدهار والتألّق.

لذا فإني ما لبثتُ أن أصدرت التعليمات إلى الحكومة بقصد تنفيذ سياسات عمومية من شأنها تحسين الظروف المعيشية لشبيبتنا الأبية.

ولهذا الغرض، تم إنجاز العديد من البرامج والأنشطة في مختلف الميادين. غير أن الأنشطة المنجزة ما تزال مع الأسف دون تطلعات الشباب.

وأنا أتفهم إحباط من خابت آمالهم. أعلم أن البطالة كما تظهر من الإحصاءات الرسمية تصل إلى أكثر قليلا من 12%. بيْد أن هذه النسبة تحجب تفاوتا كبيرا لأن الشباب هم الفئة الأكثر تأثرا بالبطالة.

كان هدفي وما يزال هو القضاء على البطالة. ومع الأسف، لم نتمكّن تماما من تحقيق هذا الهدف. لكن ذلك لا ينبغي أن يكون مدعاة للتراخي أمام ضخامة المهمة وتشعّبها. بل على العكس، فإني عاقد العزم على مضاعفة الجهود لخوض معركة التشغيل الشامل في السنوات القادمة.

ولا يسعني إلا أن أوضح هنا أن هذا التعهد ليس من قبيل الديماغوجية ولكن من باب الطموح. ذلك أننا ولو لم ننجح بعدُ في القضاء على البطالة، فقد كسبنا معارك هامة ووفّرنا على الرغم من ذلك عشرات الآلاف من مناصب الشغل على مدى المأمورية المنتهية، متجاوزين بذلك الأهداف المرسومة سنة 2019.

وأعتزم مستقبلا القيامَ بإصلاحات قوية، لخلق الشروط اللازمة لإسهام الشباب بالشكل الأمثل في الإنماء الاقتصادي وفي تطوير البلاد.

وفي هذا الصدد، أنوي - من بين تدابيرَ أخرى - تعبئة موارد معتبرة لفائدة الشباب وإنشاء وكالة ضخمة لإشراك الشباب حيث تدمج فيها جميع الآليات المؤسسية الحالية وبحيث تكون مسؤولة عن استثمار وتنفيذ السياسات الشبابية وتمويلها.

إني أريد أن تكون المأمورية التي ستمنحونها لي في خدمة الشباب ومكرّسة لتلبية طموحاتهم.

وأرى، بهذا الصدد، أن من الضروري التخلي عن رؤية الشباب من المنظور الكلي العام من أجل استهداف أدق لحاجات كل فئة شبابية طبقا لموقعها الاجتماعي لكي نوفر لها اندماجا حقيقيا، لا سيما بالنسبة للفئات الأقل حظوة.

وأعتزم تشجيع الشباب على الثبات في مواطنهم الأصلية بتمويل كافة النشاطات المنتجة وذات المردودية الاقتصادية المرتبطة بالموارد المحلية.

إن رقي شبابنا يقتضي كذلك تطبيق سياسات اقتصادية فعالة لترقية الرياضات والنشاطات الترفيهية والرياضات الجماهيرية.

مواطنيَّ الأعزاء،

يتعيّن أن تكون سياستنا الخارجية في خدمة أمننا وتنميتنا الاقتصادية والاجتماعية.

ونحن نتعرّض لمخاطر جيوسياسية تفرض علينا التزام أقصى قدر من الحيطة والحذر وأن نستعدّ لمواجهة التهديدات.

ويستدعي التهديد الإرهابي الذي أصبح يمس عددا أكبر من بلدان القارة وفي شبه المنطقة، تعاملا حذرا لتفادي تأثيره على أمننا الداخلي وعلى استقرار بلادنا.

كما تشكل الأزمات الداخلية في بعض البلدان، والنزاعات المسلحة وما تسبّبه من نزوح للاجئين، والهجرات غير المتحكّم فيها، مخاطرَ قد تكون لها آثار وخيمة علينا.

وحرصا على أن نكون فاعلين في السلام والرفاه الدوليْن، كنا دائما نعتمد سياسة خارجية قائمة على مبادئ حسن الجوار، والدعم النشط للسلام والاستقرار الدوليْن.

وبما أننا حريصون على العدالة وعلى حق الشعوب في الكرامة، فإننا نندد تنديدا شديدا بالمجازر التي ترتكبها إسرائيل في غزة، وندعو المجتمع الدولي إلى احترام القانون.

وعلى العدالة الدولية أن تبتّ في هذه القضية وأن تحافظ على حياة الفلسطينيين وعلى حقهم في العيش ضمن دولتهم طبقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

مواطنيَّ الأعزاء،

بهذا الإدراك العميق لمشاكل البلاد، أتوجّه إليكم لألتمس منكم، من جديد، تقديم الدعم حتى نوطّد المكاسب التي حققناها، ونواجه معا التحديات الجمّة التي تعترض سبيلنا.

وأنا أعلم أن هذه التحديات لا تكاد تحصى، ولا ينبغي تجاهل أي منها، لكني سأقتصر على خمسة من أبرزها، يبدو لي أنها تستحوذ على معظم انشغالاتنا:

- التحدي الأول هو جودة الحكامة. فدولة القانون لم تترسخ بعدُ في تقاليدنا؛ وتفتقد مؤسساتنا الصلابة وتعاني إدارتنا العمومية من نواقص بنيوية تحد من فاعليتها. ويُنتظر الكثير في مجال تخليق الحياة العامة ولم نتوصّل بعدُ للحلول المثلى بهذا الشأن. لذا يتحتم أن نقوم بتحديث نظام حكامتنا.

- التحدي الثاني هو الإقلاع الاقتصادي. يعاني اقتصادنا من ضعف الإنتاجية ومن قاعدة إنتاجية ضئيلة التنوّع. فاقتصادنا رهين بتصدير الموارد الطبيعية، الأمر الذي يجعله خاضعا لتقلبات الأسعار العالمية للمواد الأولية. ويحد التزايد الديمغرافي الكبير من آثار النمو الاقتصادي. ولا تتناسب البنى التحتية غالبا مع المساحة الشاسعة للبلد. والحال أن الموقع الجغرافي المتميز لبلادنا، يتطلب إقامة تجهيزات تستجيب لحاجات تدفقات المبادلات المستمرّة في التوسّع.

- يتعلق التحدي الثالث بجودة مواردنا البشرية. هذا التحدي نابع من نواقص النظام التعليمي الذي ما يزال بالرغم من الديناميكية التي تم إطلاقها خلال المأمورية المنتهية يعاني من تدني المستويات الدراسية، والتباين بين الكفايات المكتسبة وحاجات سوق العمل، ونقص الموارد والبنى التحتية. كما يصطدم رأس مالنا البشري بمشاكل الولوج إلى علاجات ذات جودة على مستوى النظام الصحي، مما يؤثر في إنتاجية ورفاهية المواطنين؛ كما يصطدم بضعف تشغيل الشباب، وعدم المساواة بين الجنسين.

- التحدي الرابع يتمثل في الاندماج الاجتماعي. يُطرح هذا التحدي بحدة كبيرة بالنظر إلى قسوة الإرث التاريخي الذي جعل بعض شرائح مجتمعنا التي تعرضت في الماضي للرق أو التبعية تبقى مهمّشة إلى حد كبير؛ وما تزال فئات من شعبنا يُنظر إليها مع الأسف نظرة دونية بسبب أصولها النَسَبية. وكما قلت في مناسبات أخرى يعتبر هذا الازدراء مؤسفا لا سيما وأن الشرائح المتضررة منه جديرة بالتقدير والاحترام في مجتمع عصري تسوده قواعد دولة القانون.

- التحدي الخامس جيوسياسي. أصبح هذا التحدي مع الأسف مثيرا للقلق بشكل متزايد. ذلك أن شبه منطقتنا تواجه منذ عدة سنوات التطرف العنيف، ويتفاقم فيها التهديد الإرهابي، وتتأزم فيها العلاقات بين المكوّنات الداخلية بما يهدد السلم والديمقراطية.

وقد تسببت حالة عدم الاستقرار في تهريب البشر، وتفشّي الجنح، والجريمة العابرة للحدود، والهجرة غير النظامية.

مواطنيَّ الأعزاء،

أدعوكم جميعا إلى هَبَّةٍ جماعية لنواجه تلك التحديات كلها، عبر خمس روافع أفضّلها في وثيقة البرنامج الذي أعرضه عليكم فيما يلي لنفتح سويا صفحة جديدة زاخرة بالأمل لصياغة مستقبلنا ومنح شعبنا الحياة الكريمة التي يستحق.

وبذلك فإني أعتزم بكل ثقة وتصميم أن أبرهن على أننا لسنا فحسب قادرين على أن نقدم الأفضل لبلادنا، وإنما قادرون كذلك على أن نسلك بها دروب التحديث، والإقلاع الاقتصادي، والرفاه الشامل.

ولبلوغ تلك الأهداف، أدعوكم بكل أريحية إلى الاقبال بشكل مكثف أمام صناديق الاقتراع لتصوّتوا بكثرة لصالح هذا البرنامج في الانتخابات الرئاسية المقرر شوطها الأول في التاسع والعشرين من شهر يونيو 2024.

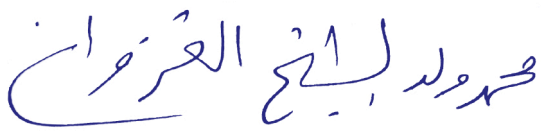

البرنـــــامج الانتخـــــابي

PROGRAMME ÉLÉCTORAL

#غزواني2024

#GHAZOUANI2024

مقـــــــــــــدمة

إنني أطمح لأن ينعم بلدي بديمقراطية راسخة من خلال بناء مؤسسات قوية، وأن أجعل منه وطنا يعتز أبناؤه بالانتماء إليه، ولا يحس أي من أفراده بأنه مقصي أو منبوذ؛ وطنا يصون كرامة الموريتانيين ويحفظ حرياتهم العامة وهويتَهم الإسلامية والحضارية، وتراثَهم الثقافي المتنوع الثري؛ وطنا يحقّق الأمن والإنصاف لجميع أفراده؛ وطنا يوحده الإيمان الراسخ بمستقبل موريتانيا موحّدة مزدهرة وركنا أساسيا لتعزيز السلم والاستقرار عبر العالم.

ولتحقيق هذا الطموح، أتقدّم إليكم ببرنامج يتمحور حول خمس روافع لمواجهة التحديات الواردة في مدخل هذا البرنامج. وهي:

- I - دولة قانون قوية ذات حكامة عصرية
- II - اقتصاد صاعد، عالي الأداء ومستدام بيئيا
- III - تنمية رأس المال البشري، مع التركيز على الشباب بوصفه رأس الحربة في بناء موريتانيا الغد
- IV - الاندماج الاجتماعي، كضمانة لتحقيق الوئام والوحدة
- V - دولة أمن وأمان قادرة على مواجهة التحديات الجيوسياسية، ومؤثرة في استتباب السلم والاستقرار في المنطقة

إن هذه الروافع الخمس تلخص البرنامج المعبِر عن تطلعاتكم المشروعة، وهو البرنامج الذي سأسعى بجدّ إلى تنفيذه خلال مأموريتي القادمة، إذا ما حظيت من جديد، بثقتكم.

ويشكل هذا البرنامج امتدادا للعمل المنجز خلال المأمورية المنتهية، مع أن الغرض الأساسي منه هو التصدي بحزم للتحديات التي تعيق مسيرة بلادنا نحو مزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والرفاه.

وتتضمن كل واحدة من هذه الروافع مجموعة من الورشات والإصلاحات التي سيتم تفصيلها فيما يلي.

وسيتم تنفيذ هذا البرنامج الطموح عبر مخطط دقيق تصحبه خطة تمويل مضبوطة، فضلا عن وضع آلية رفيعة المستوى للتوجيه الاستراتيجي وإدارة التغيير.

دولة قـانون قـوية، ذات حـكامة عصرية

إن دولة القانون بالنسبة لي هي مرتكزُ الديمقراطية الحديثة الحقة؛ وهي نظام الحكم الذي يستند إلى دستور موثوق، ونظام انتخابي فعّال ومنصف، وتشريع يحمي حقوق الجميع، وعدالة تسهر على التطبيق السليم لهذا التشريع؛ وهي فصل السلطات فيما بين أجهزة الدولة بشكل واضح.

لقد حرصت، طوال فترة مأموريتي الأولى، على الاحترام الدقيق لهذه المبادئ وتجنب إضفاء الطابع الشخصي على السلطة، مؤثرا العملَ الجماعي والتشاركي في صنع القرارات، ومعالجةَ المشاكل بطريقة مدروسة وموضوعية، بعيدا عن أيّ ارتجال أو أية حسابات سياسوية.

ومن هذا المنطلق، أرسيتُ مع القادة السياسيين حوارًا مستمرًا حول مختلف القضايا ذات الاهتمام الوطني، مما أفضى إلى تهدئة المناخ السياسي الذي ظلّ لفترةٍ طويلة يتميّز بالتشنّج والتوتّر الشديد بين السلطة والمعارضة. وبفضل اتفاقٍ سياسي أُبرم مع 24 حزبا تنتمي إلى كل من الأغلبية والمعارضة، مكّن هذا النهجُ من الإعداد التوافقي للانتخابات التشريعية والجهوية والبلدية لعام 2023، ومن تحسين نظامنا الانتخابي عبر القيام، بجملة من الإصلاحات من بينها إدخال التمثيل النسبي الشامل في الانتخابات المحلّية، وبنسبة 50% في النيابيات بما في ذلك قائمة وطنية خاصة بالشباب. وبذلك اتّسع مجالُ التمثيل السياسي في بلدنا وتوطدت أركان نظامنا الديمقراطي.

وفي مجال الحكامة الإدارية، قمت، على وجه الخصوص، بإرساء خطة "إنصاف" حول "الإنصاف والمواطنة" من أجل ولوج المستخدمين العادل والمنصف إلى الخدمات العمومية، وتعزيز اللّحمة الوطنية وتقريب الإدارة من الساكنة.

وعلى صعيد الحكامة المالية، عملت على ترشيد وضبط تسيير ماليتنا العمومية، وإصلاح مؤسسات الرقابة على الموارد.

وعلى الرغم من ذلك، فإنني أشارك مواطنينا تطلعاتِهم المشروعة إلى الإسراع في وتيرة الإصلاحات لتعزيز مؤسساتنا الديمقراطية، وجعل نظامنا القضائي أكثر كفاءة، وإضفاء المزيد من الأخلاقية على حياتنا العامة، ومحاربة الفساد والامتيازات غير المستحقّة بفعالية وصرامة، بحيث يتمكن جميع المواطنين من التمتع بكامل حقوقهم، ويتم إشراك المجتمع المدني توخيا لمزيد من المساءلة حيال العمل العمومي.

وعليه فإنني أعتزم بكل حزم مواصلة الإصلاحات التي بدأتها في المأمورية المنتهية لتعزيز ديمقراطيتنا وتحسين نهجنا في الحكم، وذلك بالاعتماد على المرتكزات التالية:

1-1 توطيد أسس دولة القانون

إنّ الهدف المنشود في هذا المجال هو ترسيخ دولة القانون والديمقراطية على نحو أفضل ، وذلك عبر جملة من الإصلاحات الرامية إلى: (أ) تحسين أداء ديمقراطيتنا، (ب) إصلاح نظامنا القضائي، و(ج) ترقية حقوق الإنسان.

١-١-١- إجراء إصلاحات لتحسين أداء ديمقراطيتنا

سوف نسعى في هذا الصدد إلى استخلاص الدروس والعبر من مختلف التفاهمات السياسية التي تم التوصل إليها خلال المأمورية المنتهية، لإطلاق حوار واسع وشامل بهدف إعادة التفكير في نموذجنا الديمقراطي، والاتفاق على "عقد اجتماعي" جديد لتعزيز مؤسساتنا وتسيير مستقبلنا السياسي بشكل هادئ وسلس خدمة للمصلحة العليا للأمة. وهذا الحوار الشامل، الذي سأحرص على تطبيق مخرجاته، سيتناول على وجه الخصوص:

- مراجعة نظامنا الانتخابي من أجل تحسينه بما يخدم المزيد من الإنصاف والحرية وشفافية الاقتراع؛
- تحسين حوكمة الانتخابات بما يضمن النزاهة والشفافية والاختيار الحر للناخبين؛
- تعزيز دور البرلمان، عبر السعي إلى مراجعة النظام الداخلي للجمعية الوطنية بغرض توسيع صلاحياتها الرقابية، وتحديث طريقة عملها من خلال رقمنة الإجراءات والأعمال الصادرة عنها ؛
- تعزيز قدرات النواب من خلال عروض تكوينٍ تناسب مهامهم التشريعية والرقابية والتمثيلية؛
- إصلاح المجلس الدستوري عبر تعزيز دوره التنظيمي في مجال توازن السلطات وتوطيد نظامنا الديمقراطي؛
- إعادة النظر في دور ومهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتنشيطه؛
- تعزيز دور وسائل الإعلام والصحافة بهدف تأمين استقلالية المعلومات وتعدديتها ، حتى تلعب دورها بشكل أفضل في تعزيز الديمقراطية في البلاد؛
- إصلاح نظام الأحزاب السياسية باعتبارها إحدى روافد الديمقراطية وإطاراً للتعبير عن تنوع وثراء الآراء السياسية؛
- إصلاح نظام تمويل الحملات الانتخابية بما يضمن المزيد من الشفافية وتكافؤ الفرص بين المترشحين؛
- تقييم مجمل العراقيل التي قد تعيق حرية المواطنين في التعبير عن آرائهم عبر صناديق الاقتراع، واتخاذ التدابير المناسبة لتقديم الحلول التوافقية لتلك العراقيل.

١-١-٢- إصلاح النظام القضائي

وعيا بالرهان الذي تمثله العدالة بالنسبة لنظامنا الديمقراطي وللمجتمع، فقد قمنا، بالإضافة إلى الجهود المبذولة في مجال اكتتاب وتحفيز القضاة وتطوير البنى التحتية، بإجراء مشاورات وطنية على نطاق لم يسبق له مثيل في تاريخ البلاد حول سير عمل العدالة. وقد تُوجت هذه المشاورات بمنتديات عامة أجرت سبرا معمقا لجميع القضايا ذات الصلة. وقد تكشفت للمشاركين في هذه المنتديات ملاحظات مؤرقة منها أنّ العدالة ما زالت غير قادرة على كسب ثقة مواطنينا وتلبية تطلعاتهم.

وإني لأعتزم مواصلة العملية التي بدأت من أجل إرساء عدالة حديثة، في متناول جميع المتقاضين مهما كان وضعهم الاجتماعي أو السياسي؛ عدالة محايدة تلائم قيم البلاد وواقعها؛ عدالة موثوقة بالنسبة للجهات الفاعلة فيها وللمتقاضين؛ وبكلمة واحدة، عدالة تؤدي دورها كاملاً في تعزيز الوئام الاجتماعي وتحقيق أهداف البلاد التنموية.

تلكم هي رؤيتي للعدالة والتي أعتزم تجسيدها، في حال إعادة انتخابي، من خلال قانون برمجة يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تقريب العدالة من المتقاضين، عبر تبسيط إجراءات التظلّم، وخفض تكاليف التقاضي، وتوسيع صلاحيات المحاكم الجهوية في مجال الاستئناف؛
- ضمان معالجة القضايا بشكل عادل، مع سرعة التنفيذ؛
- ضمان استقلالية القضاء، لا سيما بالنسبة للسلطتين الأخريين وكافة القوى التي قد تؤثر على عمله؛
- تطوير القضاء الإداري وتوسيع صلاحيات المحاكم الجهوية في مسائل النزاعات الإدارية؛
- إصلاح المجلس الأعلى للقضاء باعتباره جهازا أساسيا لضبط عمل المنظومة القضائية؛
- تأهيل مختلف الفاعلين في مجال القضاء وإعادة الاعتبار إليهم، بالرفع من مستوى مهاراتهم المهنية وظروفهم المعيشية؛
- تحسين بيئة مرفق العدالة العمومي، بما في ذلك استفادته من الرقمنة على كافة الصعد؛
- إعادة رسم الخريطة القضائية وإجراء التعديلات التنظيمية اللازمة عليها بما يعزّز التخصّص لدى المحاكم والقضاة؛
- مراجعة مختلف فئات القواعد والمدونات الرئيسية التي تحكم النظام القضائي؛
- تطوير وتأهيل البنى التحتية ومباني الهيئات القضائية؛
- إعادة تنظيم وتوزيع السجون عبر عصرنة النظام الجنائي، ومزيد من احترام حقوق الإنسان في بيئة السجن؛
- تعزيز الثقة في العدالة وفي جودة ومصداقية أحكامها وقراراتها، من خلال نشر المعلومات المتعلقة بما تقوم به المحاكم من أنشطة وما تصدره من قرارات.

I-1-3- ترقية حقوق الإنسان

نظراً لما تكتسيه حقوق الإنسان من أهمية قصوى في تحقيق النماء المجتمعي، فقد حرصت، خلال مأموريتي المنتهية، على تعزيز الآليات القانونية الكفيلة بمكافحة التمييز بجميع أشكاله، بالإضافة إلى إرساء سياسة اجتماعية استباقية تهدف إلى تعزيز الاندماج الاجتماعي.

وهكذا كانت بلادنا من الدول الرائدة في إفريقيا بتصديقها على بروتوكول 2014 الملحق باتفاقية 1930 الخاصة بالعمل القسري. كما أصدرنا القانون رقم 2020- 017 المتعلق بمنع ومعاقبة الاتجار بالبشر وحماية الضحايا، واعتمدنا مؤخراً مشروع قانون لإنشاء محكمة متخصصة لمكافحة العبودية والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، تتمتع بولاية قضائية وطنية، مما أدخل إصلاحاً مهماً على منظومتنا الجنائية.

ومن أجل معالجة قضية حقوق الإنسان ضمن إطار أكثر شمولا، اعتمدت بلادنا في ديسمبر 2023 استراتيجية تعزيز وحماية حقوق الإنسان (2024-2028).

وأعتزم، إذا ما أعيد انتخابي، مواصلة هذا الزخم خلال المأمورية المقبلة لضمان تمتع الجميع بكامل كرامتهم، وذلك بغض النظر عن العرق أو الجنس أو الوضع الاجتماعي.

كما أعتزم تأسيس عملي في هذا المجال على ثلاثة مرتكزات رئيسية: العدالة الاجتماعية، والتقدم الاجتماعي، ودولة القانون.

- توطيدا للعدالة الاجتماعية، سأستمر في تنفيذ البرامج الرامية إلى ضمان الولوج إلى التعليم، والصحة، والسكن اللائق، والملكية العقارية، والتشغيل، والخدمات الأساسية، مع التركيز على الفئات المحرومة تاريخياً؛
- وسيترسّخ التقدم الاجتماعي عبر مكافحة الاتجار بالبشر، وتعزيز حقوق الطفل، ومكافحة التمييز بجميع أشكاله، بما في ذلك العنصرية والتمييز ضد المرأة والأشخاص الذين يعانون من الهشاشة أو الإعاقة، والتمييز على أساس العرق أو الجنسية أو الوضع الاجتماعي؛
- وبوصفها أداة رئيسية للنهوض بحقوق الإنسان، ستتعزز دولة القانون من خلال مؤسسات وطنية موثوقة، خاضعة للمساءلة، وتهتم على وجه الخصوص بأي انتهاك أو تحدّ لهذه الحقوق، ومنفتحة على التعاون وتبادل التجارب مع المؤسسات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان .

I-2- تحسين جودة الحكامة

تشكل جودة الحكامة لدينا رهانا كبيرا لتنمية بلادنا واستقرارها وازدهارها. والهدف الذي أنشده في هذا الصدد هو اتخاذ إجراءات قوية بشأن الروافع الرئيسية للعمل العمومي لتحسين الحوكمة وتعزيز الأخلاقيات العمومية.

وسيتمحور عملي في هذا المجال حول: (أ) إصلاح الإدارة المركزية؛ (ب) عصرنة الحكامة الترابية؛ (ج) ترشيد تسيير الموارد العمومية؛ و (د) تعزيز مشاركة المواطن.

I-2-1- إصلاح الإدارة العمومية

نظرا لمحورية دورها في إصلاح الدولة وفي تحسين الحكامة وإدارة التغيير، حظيت الإدارة العمومية بمكانة جوهرية خلال المأمورية المنتهية. وقد تجسد ذلك عبر إنشاء قطاع وزاري مكرّس لعصرنتها وتحسين أدائها.

وأعتزم، إذا ما أُعيد انتخابي لمأمورية جديدة، مواصلةَ هذه الورشة بكل تصميم؛ علما بأن الهدف عندي في هذا الشأن هو عصرنة وعقلنة تنظيم الإدارة العمومية، للانتقال من إدارة الإجراءات إلى إدارة المسؤوليات والمهارات حتى تكون فعاليتُها أعلى، وتخطيطُها أحكم، ونهجُها أشد استباقا وأكثر شفافية.

وعليه فإن إصلاح الإدارة العمومية مشروعٌ كبير أنوي إكماله، على وجه الخصوص، من خلال الإجراءات التالية:

- **القيام بتدقيقٍ تنظيمي لأجهزة الدولة بغية تحديد المهام، وضبط الاحتياجات من الموارد البشرية، ووضع تصنيفٍ للمهن الضرورية لإنجاز تلك المهام، فضلا عن صياغة مخطط تنظيمي مناسب من منظور عقلنة الهياكل والتسيير الأمثل للموارد البشرية والمادية؛**
- **العصرنة والتحول العميق للإدارة بفضل الرافعة الرقمية التي ستسمح بمزيد من الشفافية والسرعة وتحسين جودة الخدمة، لا سيما من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، والسماح للمستخدمين بالوصول إلى البيانات العامة مما يتيح لهم إمكانية تقييم مدى جودة الخدمة، والتظلّم عند الاقتضاء؛**
- **وضع خطط مكثفة للتكوين المستمر لصالح الوكلاء العموميين، يستفيدون منها طيلة مسارهم، مع جعلها إلزامية وذات دور في تقويمهم المهني، ومصحوبة بتقديم حوافز لتطوير مساراتهم المهنية؛**
- **مأسَسَة التسيير المسترشد بالنتائج داخل الإدارات العمومية، على أساس رسائل التكليف والتدبير حسب الأهداف المرسومة؛**

- إصلاح الوظيفة العمومية، من خلال مراجعة نظام الأجور والحوافز، وتكييف القوى العاملة مع الاحتياجات، وإرساء نظامٍ للوظيفة يعتمد على الجدارة والاستحقاق والتخطيط لاستخلاف المغادرين؛
- الإصلاح العميق لنظام تقاعد الموظفين المدنيين والعسكريين بهدف تحسين مستوى المعاشات دون الإخلال بالتوازنات المالية؛
- التسوية النهائية لوضع العمال غير الدائمين، بما يراعي المصلحة العامة من جهة ومصلحة المعنيين من جهة أخرى؛
- وضع مسطرة معايير للتعيين في الوظائف العليا بالدولة والمناصب الوظيفية في الإدارة وذلك بهدف تحقيق قدرٍ أكبر من الشفافية والعدل، والفعالية بشكل أخص؛
- توفير الحماية للدوائر العليا من موظفي الدولة ضد التدخلات والمؤثرات الضارة الناشئة عن بعض الاعتبارات السياسية؛
- إقامة نظام لتحويل موظفي ووكلاء الدولة على أساس معايير محايدة لا تراعي إلا المصلحة العامة؛
- إعداد ميثاق للمرفق العمومي بغية تحسين جودة خدمات الإدارة وتعزيز ثقة المستخدمين فيها؛
- القيام، تدريجيا، بمأسسة عقود الأداء بين الدولة والمؤسسات العمومية.

I-2-2- عصرنة الحكامة الترابية

على الرغم من التقدم المُحرز مؤخرا في مجال تحويل الموارد وضبط الأساس القانوني وإطار العمل، فإن اللامركزية تبدو لي حتى الآن إصلاحا غير مكتمل. إنها تواجه في الواقع عدة أنواع من الصعوبات، أذكر منها على وجه الخصوص: عدم ملاءمة الإطار القانوني، وعدم تفعيل الصلاحيات الممنوحة للمجموعات الترابية، وضعف الموارد المالية والبشرية، والنقص في مقاربة الاتمركز، وضعف آليات الدعم والمشورة والتأطير. ومحصلة ذلك هي أنّ المجموعات الترابية ليس لها تأثيرٌ كبير على تحسين الإطار المعيشي للسكان المحليين.

ومع ذلك، فإن اللامركزية تطرح رهانات كبرى بالنسبة للتنمية، لا سيما في بلد شاسع المساحة مثل موريتانيا حيث يتسم استغلال المجال الترابي بالفوضوية، بلدٍ ظلّت تهيمن عليه منذ أمد بعيد ثقافةُ المركز.

وخلال المأمورية المقبلة، أعتزم، استنادا إلى الاستراتيجية الوطنية للامركزية والتنمية المحلية، أن أضع الآليات اللازمة للرفع من قوة الحكامة الترابية. وليتأتى ذلك، سأقوم بالإصلاحات التالية:

I-2-2-1- على مستوى اللامركزية

- مراجعة شاملة للنصوص القانونية الناظمة للامركزية عبر إصدار مدونة موحّدة للمجموعات الترابية تهدف، على وجه الخصوص، إلى:
  - تنظيم التشريعات المؤسِّسَة للامركزية بصورة أكثر إحكاما؛
  - مراجعة أسس الحكامة المحلية؛
  - إعادة صياغة وتوضيح طريقة نقل الصلاحيات؛
  - مراجعة نظام تمويل المجموعات الترابية؛
  - مراجعة طريقة انتخاب المستشارين الجهويين؛
  - إيجاد الآليات المناسبة لاستخدام موظفي ووكلاء الدولة بصيغة مشتركة تضمن حسن استغلال كفاءاتهم من لدن المصالح الإقليمية للدولة، من جهة، والكيانات اللامركزية، من جهة أخرى.

- وضع نظام أساسي خاص بعمال المجموعات الترابية؛
- وضع نظام تدريجي لعقود الأداء مع المجموعات الترابية؛
- إقامة آليات للدعم والاستشارة وتعزيز القدرات والتأطير للمجموعات الترابية بغية تزويدها بالمساعدة الفنية اللازمة لإنجاز مهامها؛
- تفعيل المجلس الوطني للامركزية والتنمية المحلية باعتباره الهيئة العليا للإشراف على سياسة اللامركزية.

I-2-2-2- على مستوى اللاتمركز

اعتماد ميثاق للاتمركز يتضمن على وجه الخصوص:

- تحديد مجالات الاختصاص التي يمكن تفويضها للممثلين الإقليميين للدولة، على أساس مبدأ الأنْسَبية؛
- مخططا توجيهيا لأقْلمة الموارد والوسائل لصالح الإدارة الإقليمية ؛
- إمكانية إجراء تجمّعات وظيفية وتَشارُكٍ في المصالح الإقليمية حسب أقطاب تخصصٍ تتحدد وفقا للأولويات المحلية، بغض النظر عن الهيكلة المركزية.

I-2-3- التسيير الأمثل للمال العام

إن التسيير السليم والفعال لمواردنا المالية العمومية أمرٌ ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، ولتعزيز التنمية الاجتماعية، وضمان استقرار بلادنا وأمنها. وهو شرطٌ أساسي لتعزيز ثقة المواطن والمستثمر، ولغرس قيم النزاهة والاستقامة.

وخلال مأموريتي المنتهية، تصديت لهذا المشغل الهام من خلال تحسين آليات برمجة ومتابعة تنفيذ الميزانية، والتحكّم في السيولة النقدية، وتكثيف الرقابة على تسيير الموارد، وإصلاح نظام الصفقات العمومية.

كما تمت إعادة هيكلة المؤسسات الرقابية، مثل محكمة الحسابات التي تنشر تقاريرَها بانتظام، والمفتشية العامة للدولة التي أُلحقت برئاسة الجمهورية؛ وذلك بهدف تعزيز وسائل عمل هذه المؤسسات، وعقلنة تنظيمها حتى تتمكن - بشكل مرضي - من أداء مهامها المتمثلة في ضبط ومراقبة الاستخدام السليم للموارد العمومية.

وخلال المأمورية المقبلة، أعتزم تسريع وتيرة الإصلاحات لتحسين تسيير المالية العمومية.

و ذلك ما يتطلب وضع آلياتٍ تضمن الاستخدام الأمثل لما لدينا من موارد، ومنح الأولوية في مخصصات الميزانية للإنفاق على المجالات التي سيكون لها الأثرُ الأكبر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، مع الحدّ من الهدر، وشنّ حربٍ لا هوادة فيها على الفساد والرشوة بكافة أشكالهما.

وفي هذا الصدد، أعتزم التركيز على الإصلاحات التالية:

- تنفيذ إصلاح الميزانية على أساس القانون التنظيمي رقم 2018-039 من خلال إرساء مقاربة البرمجة المتعدّدة السنوات، وضبط الميزانية تبعاً للأداء، مع تعزيز إدارة المالية ليأخذ الإصلاح مداه؛
- رسم سياسةٍ للملكية تمكّن من التسيير المالي المحكم لأصول الدولة في مجال الاستثمارات، وسياسة توزيع الأرباح، ومتابعة تسيير الفوائد العائدة للدولة؛
- تحسين سياسة تعبئة الموارد من خلال استكشاف الإمكانات الجبائية غير المستغلّة، وتبسيط السياسة الضريبية، ومواصلة رقمنة الإجراءات على مستوى الإدارات الضريبية لتجنّب الاحتيال، ومراجعة مدونة الاستثمارات، والقانون المتعلق بالمنطقة الحرة في نواذيبو، سعيا إلى الحدّ من عدد أنظمة الإعفاءات الخاصة؛
- اعتماد سياسة حكيمة وحذرة في مجال تسيير المديونية، بما يضمن التكفل بها مع تجنب الإضرار باستقرار اقتصاد البلاد الكلي ؛
- تعزيز موارد "الوكالة القضائية للدولة" لتلعب دورها بشكلٍ أفضل في مجالَيْ الوقاية والتسوية للنزاعات التي تكون الدولة طرفا فيها؛

- إنشاء منظومةٍ متكاملة لمكافحة الفساد والرشوة على مستوى القطاعيْن العام والخاص، استنادا إلى الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الرشوة، مع التركيز بصورة خاصة على:

أ • إنشاء آليات فعالة للإبلاغ عن الفساد تشجيعا للمبلغين عن الأعمال المشبوهة وتأمينا لهم من الانتقام؛

ب • تعزيز أخلاقيات المهنة في المؤسسات العمومية والخاصة، من خلال وضع مدونات للقواعد السلوكية، وآليات داخلية تُعنى بالرقابة والمتابعة ؛

ج • مراجعة قانون مكافحة الرشوة، لا سيما فيما يتعلق بأحكام تجريم قضايا الرشوة، والتصريح بالممتلكات، وتضارب المصالح، سعيا إلى مواءمتها مع أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال؛

د • تنظيم حملاتٍ إعلامية للتوعية والتحسيس ضد الفساد؛

هـ • تبادل المعلومات بين الهيئات المكلفة بالكشف عن الفساد، بشأن الأعمال المشتبه فيها؛

و • إرساء نظام متابعةٍ فعال لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الرشوة، يشمل على الخصوص استحداث وكالة وطنية مستقلة لمكافحة الرشوة.

- إنشاء منصةٍ لمتابعة الصفقات العمومية تمكّن، على وجه الخصوص، من مركزة المعلومات الأكثر أهمية بالنسبة للصفقات العمومية، وتمكين الجمهور من الاطلاع عليها، مع إمكانية تتبع المراسلات للحدّ بشكل كبير من مخاطر الاحتيال؛
- عقلنة نظام الرقابة على الموارد العمومية وتطويرها نحو الأمثل ؛
- وضع استراتيجية مناسبة لتخصيص الموارد المتوقعة من استغلال الغاز ، بشكل يراعي التوزيع العادل للمداخيل ومزيدا من الإنصاف في توزيعها بين الأجيال؛
- وضع إجراءات سدادٍ صارمة لدائني الدولة بهدف الحدّ من الآجال والتكاليف المالية للشركات.

I-2-4- تحسين مشاركة المواطن

يلعب المجتمع المدني دورًا حاسمًا في سير عمل أية ديمقراطية وفي التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأي بلد. فهو يمثل شكلاً آخر من أشكال تمثيل المواطنين، كما يعدّ سلطةَ توازنٍ تساهم في تعزيز الروح المدنية، وفي تحقيق الوئام الاجتماعي، وفي الإلزام بالمساءلة.

وبوصفه قوة اقتراح وفاعلا تنمويا، يقع المجتمع المدني في قلب استراتيجيتنا الوطنية لتعزيز المنظمات غير الحكومية والتنظيمات المجتمعية القاعدية التي تمت المصادقة عليها في ديسمبر 2023.

وسأعمل على وضع هذه الاستراتيجية حيّز التنفيذ، على وجه الخصوص من خلال:

- **تحسين الإطار القانوني والمؤسسي لمنظمات المجتمع المدني؛**
- **إشراك المجتمع المدني في عمليات صنع القرار وتنفيذ السياسات العمومية؛**
- **تعزيز القدرات وتمهين الهياكل الجمعوية من خلال برنامج تكوين متكامل؛**
- **ولوج منظمات المجتمع المدني إلى مصادر التمويل؛**
- **وضع إطار قانوني لرقابة المواطنين على النشاط العمومي.**

اقتصاد قــوي الأداء،

مستدام بيئيا، وسائر على طريق الصعود

إن طموحي في المجال الاقتصادي، كان ومايزال منصبا على إحداث تحول عميق يؤدي إلى إرساء نموذج تنموي يبعث الأمل والثقة في المستقبل، حيث يتسنى لكل مواطن، حسب قدراته وتوقعاته وتطلعاته، أن يضطلع بدور نشط في تنمية البلاد.

وخلال الفترة الأخيرة، تسارع نمونا الاقتصادي، فارتفع من 2,4% سنة 2021 إلى 4,3% سنة 2023. وفضلا عن ذلك، فإن أداءنا في مجال النمو يفوق بشكل ملحوظ معدل النمو العالمي (2,9%) ومتوسط النمو في إفريقيا جنوب الصحراء (3,4%).

وبفضل صرامة السياسة النقدية وتميز مستوى الإنتاج الزراعي زاد عرض المنتجات الغذائية في السوق الوطنية وتباطأ التضخم بعد أن سجل ذروة بلغت 12,7% في أكتوبر 2022. وتسارعت وتيرة هذا الاتجاه نحو الانخفاض حتى مارس 2024، حيث لم تتجاوز نسبة التضخم 3,3%. وبالنسبة لسنة 2024، يتوقع أن يتم احتواء التضخم في حدود 5% في المتوسط سنويا.

وقد انخفضت نسبة الدين العمومي الإجمالي من الناتج الداخلي الخام بشكل كبير، فاستقرت عند 48,4% من الناتج الداخلي الخام سنة 2022. وجاء ذلك في نفس الوقت ثمرة لجهودنا الدبلوماسية ولانتهاج سياسة حذرة في مجال الاستدانة. زد على ذلك أن الجزء الأكبر من مديونيتنا العمومية يخضع لشروط ميسّرة ومن ثم تبقى عمليات تسديد الفوائد المترتبة عليها قابلة للتحمل. وهذا ما يعطينا هامشا يمكّننا، في آن واحد، من امتصاص الصدمات ومن التمويل الجزئي للسياسات العمومية ذات الأولوية في إطار البرنامج الذي أتشرف باقتراحه عليكم.

بيد أن نمونا الاقتصادي يبقى دون طموحاتنا، لأن مستوى هذا النمو لم يتح لنا بعدُ خلقَ ما يكفي من فرص العمل وانتشال مواطنينا الأكثر ضعفا من وضعية الهشاشة. والواقع أن الفقر، الذي يعاني منه 28,2% من شعبنا، ما يزال مرتفعا نسبيا، وما تزال البنى التحتية محدودة وما تزال الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج ضعيفة.

ومن أجل كسب الرهان المتمثل في إحداث تحول بنيوي يفضي إلى نمو قوي، قائم على اقتصاد تنافسي، جامع، متنوع وقادر على الصمود، فإنني أتعهد بأن أواصل بقوة، انتهاج السياسات الضرورية لتحقيق هذه الغاية، وذلك من خلال:

ا- تنفيذ إصلاحات بنيوية من شأنها جعل الاقتصاد منتجا وجيد الأداء؛
ب- تنمية القطاعات الإنتاجية: الزراعة، التنمية الحيوانية، الصيد، المعادن، المحروقات والطاقة الخضراء، الصناعة والصناعة التقليدية، السياحة؛
ج- ترقية القطاع الخاص؛
د- تشجيع الاقتصاد الرقمي؛
هـ- إرساء استصلاح ترابي متوازن وتفعيل سياسة طموحة للمدينة؛
و- مراعاة بُعد الاستدامة البيئية.

II-1- إصلاحات هيكلية تفضي إلى اقتصاد منتج وجيّد الأداء

ستتم هذه الإصلاحات بوجه خاص من خلال المحاور التالية:

II-1-1- تحسين أداء الاقتصاد الكلي

لئن كانت آفاقنا الاقتصادية واعدة، فإنها ما زالت تبعث على التوجس من مخاطر التراجع.

وبالفعل، فإن أي تراجع في أسواق المعادن العالمية يترتب عليه، بالنسبة لبلادنا، انخفاض في النشاط الاقتصادي، وفي إيرادات الميزانية، وفي الاحتياطيات الخارجية، كما يُتَرْجَمُ في ضغوط تضخمية.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون لمخاطر انعدام الأمن الإقليمي والتقلبات المناخية انعكاسٌ سلبي على اقتصادنا وأن يؤدي إلى زيادة مفاجئة وغير محسوبة في النفقات العمومية.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن نمونا الاقتصادي المحقق، يبقى أقل مما هو ممكن، ويعكس بشكل أساسي إنتاجية إجمالية ضعيفة لعوامل الإنتاج، تنزلت سنة 2022 في حدود 1,0%، حتى وإن كانت الفجوة بين نسبة نمو الناتج الداخلي الخام الحالية وبين مسارها قبل الجائحة آخذةٌ في التقلص تدريجيا ويتوقع أن تُسد كليا خلال السنوات الثلاث المقبلة.

ومن الواضح، فضلا عن ذلك، أن نمونا الاقتصادي ليس من النمط المساعد بطبيعته على توزيع ثماره بشكل كاف. الأمر الذي يُسوّغ البرامج الاجتماعية التي دأبتُ على تنفيذها منذ بدء مأموريتي الأولى ويعطيها كامل مغزاها.

ولتحسين أدائنا الاقتصادي الكلي، فإنني أتعهد بمواصلة العمل بحزم من أجل رفع التحديات البنيوية في هذا المجال كضعف إنتاجية العمالة، والاعتماد الشديد على القطاع الاستخراجي والانعكاس السلبي لتغير المناخ.

وعليه فسأدرج عملي ضمن ديناميكية لتحسين جودة الاستثمارات العمومية التي سيخضع اختيارها وتنفيذها للدراسة والمتابعة بصرامة، وخاصة منها ما هو موجه للتعليم والصحة بغية تعزيز وتحسين رأس مالنا البشري.

ولسوف يتم التقيد بالتسيير الحذر لمواردنا العمومية، بما في ذلك تحسين المخصصات الاحتياطية لمواجهة مخاطر العجز الميزانوي.

كما سيتم انتهاج ممارسات سليمة لتسيير المديونية العمومية، مع إنشاء سوق وطنية للديون، وذلك للحد من هشاشتنا تجاه الاستدانة في مواجهة المخاطر الميزانوية المتعاظمة المرتبطة بأسعار المواد الأساسية، وبالديون المحتملة المترتبة على شركات الدولة وبالصدمات المناخية المتكررة.

وزيادة على ذلك، سيتم منح الأفضلية في تمويل السياسة الاقتصادية لآليات أخرى غير الاستدانة من قبيل التمويل التشاركي، والتمويل المُهيْكِل، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وعقود التنازل وشبه التنازل.

وستُتخذ كل التدابير اللازمة لكبح التضخم ومكافحة غلاء المعيشة. وستوجه السياسات النقدية والميزانوية دائما لخدمة هذا الهدف.

وستُولَى عناية خاصة كذلك لتحسين مناخ الأعمال عن طريق تبسيط جميع المساطر الإدارية والجبائية، وتحديث عمل نظام الصرف الأجنبي لجعله أكثر مرونة، وتنظيم آليات السوق، وكذلك عن طريق التركيز على تعزيز استقلالية قضائنا وسرعته ونجاعته.

ويمثل النفاذ إلى خدمات رقمية بأسعار في المتناول وذات جودة أفضل، ورشةً أخرى أنا مصمم على تسريعها.

و من جهة أخرى، سأقوم بتنفيذ برامج إعلام وتحسيس وتكوين لصالح الفاعلين في القطاع غير المصنف بشأن تصنيف النشاطات الاقتصادية وما يترتب عليه من فوائد كثيرة، من قبيل استحقاق الاستفادة من إعانات الدولة في أوقات الأزمات، والحصول على المعاشات التقاعدية، والانضمام للتعاضديات، والاستفادة من العطل المعوضة، إلخ.

ولهذا الغرض، سأبسّط إجراءات التصريح الجبائي ودفع الضرائب والحقوق والرسوم، وسنوفر المستلزمات الكفيلة بتسريع الإجراءات الإدارية وضمان نجاعتها. وسنسهل النفاذ إلى الصفقات العمومية ونقدم المساعدات المالية والميزات الجبائية لأرباب العمل الذين يلتزمون بمدونة الشغل. وفي هذا الإطار، سننفذ سياسة تفضيل وطني تخصص حصة من الطلبيات العمومية للمقاولين والمنتجين المحليين.

II-1-2- تطوير البنى التحتية الداعمة للنمو

يتوقف تحقيق بلادنا نموا اقتصاديا قويا ومستداما على توفر وجودة البنى التحتية الداعمة للنشاط الاقتصادي. ولرفع تحدي النمو، و يتعين فعلا أن تتوفر بلادنا على بنىً تحتية عصرية في مجالات نقل المنتجات المحلية وجمعها وتخزينها وحفظها وتحويلها. زد على ذلك أن الاستفادة من الفرص المتاحة في شبه المنطقة تتطلب أن يتضمن تعزيز هذه البنية التحتية مكونا يتعلق بتوطيد الاندماج الإقليمي. وفي هذا الإطار، سيتم تشييد ميناء بري في كوكي الزمال.

ولهذا الغرض، سيكون هدف تحسين مؤشر الأداء اللوجستي لبلادنا في صلب أولوياتي. وسيتم السعي لتحقيق هذا الهدف من خلال:

- أ - تطوير شبكة نقل مندمجة متعددة الوسائط (برية وجوية وسككية وبحرية ونهرية)؛
- ب - تعزيز البنى التحتية للاندماج في السوق شبه الإقليمية والدولية بغية تنشيط المبادلات مع شركائنا الرئيسيين.

وقد عرفت شبكة الطرق المعبدة توسعا كبيرا في السنوات الأخيرة. وأصبحت جميع المقاطعات تقريبا مرتبطة بهذه الشبكة، كما تم فك العزلة عن مناطق إنتاج كبرى.

وبالتالي، فستكون أولويتي بهذا الصدد هي المحافظة على شبكتنا الطرقية القائمة وإبقائها في حالة جيدة عن طريق تفعيل برنامج محكم للصيانة وإعادة التأهيل، وتحسين السلامة الطرقية وبناء طرق سيارة كبرى تربط بلادنا، فضلا عن جيرانها، بالعالم.

وسيتم بناء هذه الطرق السيارة على امتداد فترة تتراوح بين خمس سنوات وخمس عشرة سنة، وفقا لبرنامج ووتيرة سأخضعهما للدراسة.

ومن جهة أخرى، سيتم تنفيذ سياسة طموحة لبناء سكك حديدية بغية إتاحة الاستغلال الكامل لمقدراتنا المنجمية والزراعية وتعظيم الاستفادة من موقعنا الجغرافي.

كما سيتم إيلاء عناية خاصة لشبكة موانئنا، عبر تجريف هذه الموانئ، وبناء ميناء في المياه العميقة بنواذيبو، وكذلك عبر تحديث تسيير موانئنا الحالية، لخفض تكلفة تموين البلاد وإزالة عقبة ظلت تعيق تطوير المبادلات الخارجية.

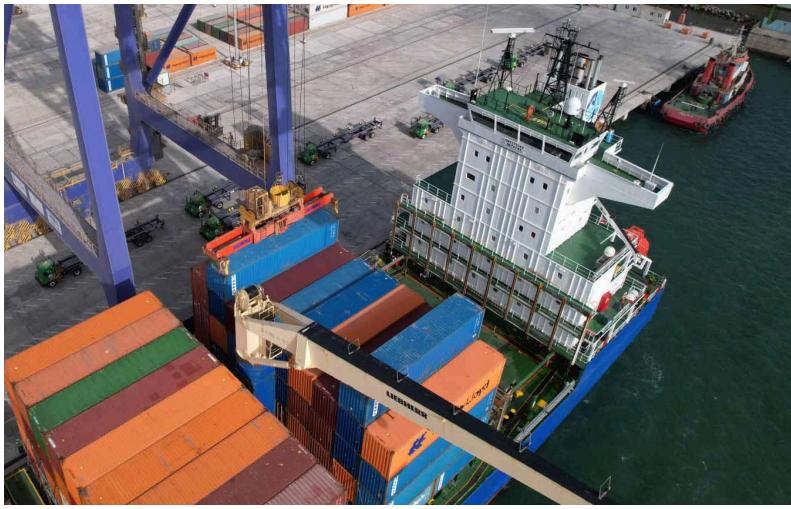

ويشكل النفاذ إلى طاقة نظيفة، فعالة وبأسعار تنافسية شرطا مسبقا لأي تنمية صناعية واقتصادية مستدامة. ولهذا الغرض، سأعكف على تنويع مزيجنا الطاقوي ومضاعفة قدراتنا في مجال الإنتاج والنقل والتوزيع. وسأعمل في هذا المنحى على:

- ترقية الاستثمار الخصوصي في قطاع إنتاج الكهرباء، من خلال تركيبات من نمط الاستثمار العمومي- الخصوصي، بغية زيادة القدرة الإنتاجية وتنويع المزيج الطاقوي؛
- زيادة القدرة الإنتاجية من خلال إعادة تأهيل وسائل الإنتاج القائمة وتأمينها وإنشاء قدرات إنتاجية جديدة مثل:

- أ إنشاء محطة جديدة تعمل بالغاز بطاقة 225 ميغاوات، في منطقة انجاكو، يتم إمدادها بالغاز من حقل السلحفاة أحميم الكبير؛
- ب توسعة محطة نواكشوط المزدوجة لرفع طاقتها إلى 180 ميغاوات وإمدادها بالغاز انطلاقا من حقل باندا؛
- ج تهجين المحطات في الداخل؛
- د زيادة حصة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقوي عن طريق بناء محطات جديدة وفق نموذج الاستثمار العمومي- الخصوصي؛
- هـ ضمان استقرار الشبكة عن طريق تركيب أنظمة تخزين الطاقة باستخدام البطاريات.

- تعزيز شبكة النقل المترابطة عبر إنجاز خطوط نقل جديدة مثل:

- أ مشروع الربط البيني بطاقة 225 كيلو فولت خاي- الطينطان- كيفه والطينطان- العيون؛
- ب خط نواكشوط- ألاك- الغايرة- كيفه- الطينطان- العيون- عوينات الزبل- النعمة والغايرة - تجكجه.

- تسريع النفاذ الشامل إلى الكهرباء في الوسط الريفي من الآن وحتى 2030، بغية تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف.

ولتحقيق هذا الهدف، سيتم إنجاز مشاريع الكهربة الريفية التالية:

- أ مشروع الحلقة(كهربة 79 بلدة في ولايتي كيديماغا وكوركول)؛
- ب مشروع BEST (كهربة 481 بلدة في ولايات الترارزة والبراكنه وكوركول وكيديماغا)؛
- ج مشروع "ريمدير"(كهربة 120 بلدة في المناطق الحدودية من ولايتي الحوضين)؛
- د مشروع المنطقة الجنوبية (كهربة 48 بلدة تقع على محور بوتلميت- ألاك- صنكرافه)؛

- هـ • مشروع برزي PERZI(كهربة 200 بلدة في ولايات الحوضين والعصابه والبراكنه وتكانت وآدرار وإينشيري)؛
- و • مشروع كهربة 25 بلدة في الحوض الغربي؛
- ز • مشروع منطقة الشاطئ (تجهيز 4 بلدات ببنى تحتية لتوزيع الكهرباء والتزويد بالماء الصالح للشرب وتحلية المياه وصناعة الثلج).

ومن جهة أخرى، سأنفذ سياسة ترمي إلى إدارة مستدامة لمواردنا المائية. وفي هذا الإطار، سأسهر على:

- تعميق استكشاف مواردنا المائية وإحصائها وحمايتها؛
- القيام، من الآن وحتى سنة 2030، بتزويد جميع البلدات التي يربو عدد سكانها على 500 نسمة بالماء الصالح للشرب؛
- إيجاد حلول مستدامة لتوفير المياه الصالحة للشرب لكبريات المدن التي ما تزال تعاني من النقص في هذه الخدمة؛
- بناء مصنعين لتحلية مياه البحر بقدرة إنتاج كبيرة في نواكشوط ونواذيبو، للمساهمة، من الآن وحتى سنة 2030، في تلبية جميع الاحتياجات المائية لهاتين المدينتين، وتخفيف الضغط على البحيرات الجوفية.

II-2- تطوير القطاعات الإنتاجية

يشكل القطاع الأول غير الاستخراجي (الزراعة، التنمية الحيوانية، الصيد) إحدى ركائز الاقتصاد الموريتاني، إذ أنه يوفر فرص عمل لجزء كبير من السكان النشطين. كما أن مقدرات نمو هذا القطاع مهمة اعتبارا لعواملنا الإنتاجية القائمة وللاستثمارات المنجزة سلفا. بيد أن ثمة عقبات كبيرة ما تزال تعرقل التطوير الكامل لهذا القطاع. وترتبط هذه العقبات أساسا بأوجه قصور ذات طبيعة لوجستية (التخزين، النقل، الطاقة، التحويل) وبالتأخر في تفعيل بعض الإصلاحات. وسأعمل، بجد، على معالجة أوجه القصور المذكورة وتسريع وتيرة تنفيذ السياسات المنتظرة.

II-2-1- الزراعة

لقد جعلتنا الهزات غير المتوقعة، التي زعزعت العالم، مثل جائحة كوفيد 19، ندرك أن استقلالنا يتوقف على قدرتنا على ضمان سيادتنا الغذائية، من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الزراعية الأساسية. لذلك، فإني سأواصل تنزيل هذا الهدف في صدارة أولويات عملي.

والواقع أن زراعتنا تزخر بفرص معتبرة ترتبط أساسا بالمعطيات التالية:

أ. أهمية المقدرات من حيث الموارد المائية والأراضي الصالحة للزراعة؛
ب. وجود شُعَب ذات مقدرات كبيرة في مجال النمو والاستثمار؛
ج. وجود بنى تحتية أساسية مقبولة (شبكات طرق، كهربة، اتصالات، موانئ، مطارات، منطقة حرة، إلخ).

ومع ذلك، فإن زراعتنا تواجه عقبات ترتبط أساسا بالجوانب التالية:

أ. ضعف نسبة استغلال مقدرات الأراضي الزراعية القابلة للري (50%)؛
ب. عدم كفاية البنى التحتية لفك العزلة والتغطية بالخدمات (الطرق المعبدة، الدروب الريفية، قنوات الري، التوصيلات الكهربائية، إلخ)؛
ج. نقص منشآت التحويل والحفظ (سلاسل التبريد)؛
د. رداءة أشغال استصلاح وصيانة المحاور المائية القائمة؛
هـ. نقص التحكم في المياه السطحية؛
و. عدم نجاعة الري بأسلوب الغمر؛
ز. ارتفاع تكاليف إعادة التأهيل والاستصلاح للهكتار؛
ح. بطء إجراءات التسوية العقارية؛
ط. عدم كفاية العرض الوطني للمدخلات الزراعية ذات الجودة وعدم وجود مختبر لمراقبة الأسمدة؛
ي. عدم وجود أنظمة مناسبة للضمانات والتمويل والتأمين الزراعي.

ورغم كل هذه العوائق التي سنعمل على تذليلها، فقد نجحنا تقريبا ، منذ سنة 2021، في تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي من مادة الأرز. وتشهد زراعة الخضروات تقدما كبيرا بفضل الإجراءات التحفيزية المقررة مؤخرا، كما أن التجارب الهادفة إلى إنتاج القمح تتقدم وتعِد بنتائج جيدة.

وستتواصل الجهود المبذولة وتتضاعف من أجل تعزيز الاكتفاء الذاتي من مادة الأرز وزيادة نسبة تغطية احتياجاتنا من الخضروات بإنتاجنا الذاتي بشكل ملحوظ.

ولتحقيق هذه الغاية، سيتم تنفيذ برنامج قوي لتحسين تقنياتنا في مجال الري وتسريع وتيرة الاستصلاحات وخاصة عبر شق قنوات جديدة لجعل الأراضي غير الفيضية في حوض النهر قابلة للري، وبناء قطب زراعي في روصو، وإنشاء وحدات نقل وتخزين وحفظ وتحويل، تشجيعا لإنتاجنا من الخضروات وتثمينا له.

وستحظى الزراعة البعلية كذلك (المطرية ووراء السدود) بعناية كبيرة من خلال إنشاء مؤسسة متخصصة وزيادة التحكم في المياه السطحية عن طريق بناء السدود الكبيرة والصغيرة والحواجز المائية. وستبذل جهود في مجال الميكنة الزراعية للتعويض عن نقص اليد العاملة. ومن جهة أخرى، سيتم تنفيذ خطة تنويع في هذا القطاع الفرعي بغية تحسين إنتاج الحبوب التقليدية والخضروات، مع تشجيع استحداث زراعة القمح.

وسنقوم فضلا عن ذلك، بتصور وتنفيذ برنامج خاص لتحسين جودة البذور وإعادة تكوين المخزون من بذور المحاصيل الرئيسة، وتوفير وتكييف المدخلات الأخرى وعقلنة سلاسل التزويد بالأسمدة وحفظها.

وبالتوازي مع ذلك، سننشئ صندوقا لدعم التكوين والبحث والإرشاد بتمويل جزئي من الدولة، وذلك بهدف دعم نشاطات التأطير والتكوين والبحث والإرشاد وتعميم التقنيات والابتكارات التي يطورها الباحثون أو تلك المستلهمة من تجارب أخرى.

وتمثل شعبة زراعة النخيل النشاط الرئيس في الوسط الواحي كما أن النخلة لم تزل تراثا مهما، سواء من المنظور الاقتصادي أو الثقافي. ويتميز النخيل عموما في بلادنا بضعف الإنتاجية مقارنة بما عليه الحال في بلدان شبه المنطقة. لذلك، سنعمل على إيجاد حلول مناسبة لضمان استفادة أكبر من هذه الثروة.

وفي هذا الإطار، سيتم إنشاء معهد النخيل للمحافظة على أنواع نخيلنا وكذلك على جميع التقاليد المرتبطة بزراعة النخيل، ولمكافحة زحف الرمال وتشجيع الزراعة تحت النخيل. وهدفنا في هذا المجال هو أن نصبح بلدا مكتفيا ذاتيا من التمور، بل حتى بلدا مصدرا لها.

II-2-2- التنمية الحيوانية

يزخر قطاع التنمية الحيوانية بمقدرات كبيرة. غير أنه ما زال يعاني من النقص في جودة الماشية وانعدام البنى التحتية الخاصة بالتحويل والذبح والحفظ والحجر الصحي فضلا عن سيادة أسلوب انتجاع غير مثالي.

ومع ذلك، فإن المنتجات الحيوانية تضطلع بدور هام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. وبالفعل، فإن قطاع التنمية الحيوانية يُشغّل معظم الأسر الريفية. زد على ذلك أنه يساهم في الأمن الغذائي، والتغذية، وخلق فرص العمل كما يساهم في نمو الاقتصاد الوطني.

ولتحسين أداء القطاع، سيتم القيام بمايلي :

- رفع الإنتاجية وزيادة الإنتاج الحيواني لحوما وألبانا؛
- تحسين تسويق هذه المنتجات عبر تشجيع وحدات الجمع والتحويل والحفظ؛
- خلق بيئة مواتية للتنمية المستدامة لأنظمة التنمية الحيوانية؛
- تطوير البنى التحتية المتعلقة بالتنمية الحيوانية؛
- جعل التطعيم ضد الأوبئة الحيوانية الكبرى إجباريا ومجانيا؛
- إنشاء مجمع للحجر الصحي ومذبح ومدبغة ومزرعة دواجن في نواكشوط؛
- اختبار زراعة الكلأ على أرضيات محايدة وخاملة؛
- إجراء إحصاء شامل لماشيتنا، ومقارنتها مع احتياجاتنا السنوية من استهلاك اللحوم، واستخلاص الفائض المسموح به القابل للتصدير حيا وربما كذلك في شكل لحوم حمراء مع السهر على ضمان التكاثر المتوازن لهذه الثروة.

وبالإضافة إلى ذلك، سأنفذ سياسة لتسيير المراعي وعقلنة مسارات الانتجاع للتخفيف من تأثير الفترة العجفاء المخيفة على الماشية.

وفي هذا السياق، سنبني خزانات مياه ضخمة في مناطق المراعي التي يتعذر الوصول إليها بسبب شح الموارد المائية وسنستصلح أحواضا طبيعية لحجز المياه سواء في الشمال أو في الجنوب لضمان استدامة ما تجمعه من مياه.

وسيتم كذلك تصور وتنفيذ برنامج وطني لإنتاج الكلأ. وتتمثل الأهداف المتوخاة في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي للثروة الحيوانية الوطنية والحد من الاعتماد على السوق الخارجية وترقية تنافسية سلاسل القيمة الحيوانية.

II-2-3- الصيد

يشكل قطاع الصيد خزانا كبيرا للقيمة المضافة والعمالة. وما يزال أداؤه محدودا بسبب ضعف أدوات الإنتاج (من سفن متقادمة وغير ملائمة) والبنى التحتية لتفريغ الكميات المصطادة، ومعالجتها، وتخزينها، وتحويلها، فضلا عن نقص اليد العاملة المؤهلة. كما أن غياب نظام تمويل ملائم للقطاع يشكل عائقا آخر لتنميته.

وبالنتيجة، فبالإمكان تحسين الفوائد الاقتصادية المتأتية من هذا القطاع. وبالفعل، فإن الأنواع السطحية، التي تمثل أكثر من 80% من إجمالي كميات الأسماك المصطادة، تستغلها أساسا الأساطيل الأجنبية التي تصدّر منتجاتها مباشرة إلى الخارج. وتحد هذه الوضعية بشكل كبير من مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني.

وتقدر فرص العمل في القطاع بحوالي 70.000 فرصة عمل مباشرة و200.000 فرصة عمل غير مباشرة، 80% منها يوفرها الصيد التقليدي، في حين أن بعض الدول المجاورة، بحجم اصطياد سنوي أقل من حجم اصطيادنا، تخلق فرص عمل أكبر بكثير.

وهدفنا هو أن نجعل من الصيد أحد المحركات الرئيسة لنهضتنا. ولهذا الغرض، سيتم القيام، بين أمور أخرى، بما يلي:

- التقيد الصارم بتوصيات البحث العلمي بخصوص إجراءات المحافظة على الثروة وعلى البيئة البحرية؛
- فرض مزيد من التنافس في مسار منح حقوق الصيد، مع استكمال مسار إرساء مسطرة المنافسة لمنح الحصص فيما يتعلق بمصائد سمك التون بما يتماشى مع متطلبات اللجنة الدولية لحفظ وتسيير تونيديات الأطلسي؛
- ترقية الشفافية في نظام منح وتسيير حصص الصيد من خلال نشر المعلومات المتعلقة بشروط تخصيصها ومتابعة استغلالها وإجراءات التكييف المترتبة عليها؛
- تخصيص حصة كبيرة من الكميات المسموح باصطيادها من رأسيات الأرجل للصيد التقليدي.
- زيادة قدرات التخزين والتحويل للتمكن، من الآن وحتى سنة 2030، من تفريغ ما لا يقل عن 80% من الكميات المصطادة في موانئنا؛
- بناء أو إعادة تأهيل خمس نقاط تفريغ جديدة على طول شواطئنا؛
- ترقية إنتاج سفن نموذجية تتلاءم مع قدرات الصيد المُثْلَى مع إعطاء الأفضلية للصيد الطازج المخصص للاستهلاك البشري؛
- إصلاح الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك بعد التشاور مع المهنيين، لتمكينها من ترقية المنتجات الموريتانية في السوق الدولية، من جهة، وتنمية الصيد التقليدي، من جهة أخرى، مع تحولها فضلا عن ذلك إلى فاعل رئيس في مجال ترقية الصناعات التحويلية لمنتجات الصيد عبر إنشاء علامة جودة موريتانية (واستصدار شهادة الجودة لنوعين من المصائد هما الأخطبوط وأسماك السطح الصغيرة)؛
- إنشاء نظام ملائم لتمويل القطاع وخاصة الصيد التقليدي.

وأخيرا، سنرقّي وننمّي الصيد القاري من خلال تنفيذ مشاريع وبرامج نوعية ملائمة لهذا القطاع الفرعي ولاسيما إنشاء محطات ومزارع للاستزراع السمكي واستسماك المسطحات المائية.

II-2-4- المعادن

يتوفر قطاعنا المعدني على مقدرات مهمة، ما تزال شبه مجهولة ولم تكد تستكشف بعدُ، الأمر الذي يحد من جاذبيتها للمستثمرين الوطنيين والأجانب. زد على ذلك أن غياب صناعات تحويلية وبنى تحتية ملائمة يقلص مساهمة القطاع في القيمة المضافة الوطنية ويفاقم هشاشته تجاه الخارج.

ومع ذلك، فقد كان هذا القطاع دائما، منذ الاستقلال، رأس حربة الاقتصاد الوطني.

وبالفعل، فقد مكن تصديرُ خام الحديد القِطاعَ من الاضطلاع بدور أساسي في الانطلاق الاقتصادي للبلاد.

وقد جعل الاستغلال الصناعي للذهب وتنمية نشاط استخراجه بالوسائل التقليدية من هذا المعدن النفيس الركيزة الأخرى لقطاعنا المعدني.

وأظهرت البحوث الجارية وجودَ مؤشرات مهمة يمكن أن تؤدي إلى تنويع إنتاجنا المعدني، وذلك على وجه الخصوص، من خلال آفاق الاستغلال المقبل لمناجم جديدة من معادن اليورانيوم والكوارتز، والملح، والجبس، إلخ.

وإننا لنولي أهمية كبرى لهذا القطاع بحكم دوره المركزي في التنمية الاقتصادية للبلاد.

وقد تجاوز إنتاج الشركة الوطنية للصناعة والمناجم(سنيم)، لأول مرة في تاريخه، عتبة 14 مليون طن سنة 2023، بعد أن كان 11 مليون طن سنة 2018. ويعزز هذا الأداء الجيد خطتنا التنموية الخاصة بهذه الشركة التي تهدف إلى مضاعفة إنتاجها في أفق 2029.

وستتواصل الجهود الاستثنائية المبذولة من أجل تنظيم وتأطير وضبط أنشطة الاستخراج التقليدي للذهب بغية الاستفادة القصوى منها -في ظروف آمنة تماما- ومن فرص التشغيل المتاحة فيها لشبابنا.

وفي هذا المنحى، سأعكف على:

- المراجعة الجذرية لمدونة المعادن من أجل تأطير أفضل لأنشطة التعدين بما يمكّن من تجنب اكتناز سندات استغلال المناجم والمحاجر؛
- إصلاح المؤسسات الوطنية المتدخلة في قطاع المعادن (الإدارة المركزية، شركة سنيم، شركة معادن، الوكالة الوطنية للبحوث الجيولوجية والأملاك المعدنية) لضمان مزيد من الوجاهة والاتساق والنجاعة والفعالية لعمل الدولة في هذا القطاع؛
- وضع الخرائط لجميع المقدرات المنجمية من أجل إبراز المعادن الحيوية بحكم أهميتها الاستراتيجية المستقبلية في التحول الطاقوي؛
- تسريع استغلال الاحتياطات المنجمية القائمة (المكتشفة سلفا) والممنوحة أحيانا لفاعلين مَنْجَميّين (الذهب، اليورانيوم، الفوسفات، الحديد، إلخ)؛
- تحويل وتثمين المواد المعدنية والمحاجر محليا؛
- تحسين جاذبية القطاع وزيادة فوائده الاقتصادية؛
- منح شركة معادن نسبة 10% من رأس مال شركات التنقيب عن الذهب واستغلاله الحائزة على فئات معينة من الرخص؛
- منح شركة سنيم رخصا للتنقيب عن الذهب واستغلاله؛
- توسيع النطاق الترابي لنشاط الاستخراج التقليدي للذهب ومواكبته بصورة أفضل بغية تعظيم مردوديته والحد من آثاره الضارة على البيئة؛
- تشجيع استغلال مناجمنا من معدن الفوسفات واستكشاف مناجم جبس جديدة؛
- العمل على تنويع إنتاج القطاع، من خلال تشجيع استغلال مناجم اليورانيوم واستثمار المعادن اللّافَلْزية؛
- تشجيع الصناعات التحويلية لموادنا الأولية؛
- تحفيز مساهمة الاستثمار الوطني في القطاع؛
- تعزيز التسيير الشفاف والمستدام لمواردنا المنجمية؛
- مراجعة سياسة منح الرخص المعدنية من أجل زيادة العرض أمام المستثمرين المؤهلين لتنفيذ برامج تنقيب واستغلال ذات مصداقية.

II-2-5- المحروقات والطاقة الخضراء

وعيا مني بتحديات التحول الطاقوي وانعكاسه على مستقبل الموارد الأحفورية، بل كذلك بالفرص التي يتيحها لبلادنا من أجل تنمية مسؤولة وعادلة لمواردنا الاستخراجية والمتجددة، فإن طموحي يهدف إلى جعل بلادنا قطبا إقليميا للطاقة منخفضة الكربون بما يمكن أيضا من تثمين مستدام لمواردنا المعدنية.

وإن الغاز، الذي هو عنصر جوهري في مسار الطاقة العالمي، سيكون بالنسبة لي الرافعة الرئيسة لتجسيد هذه الرؤية الطاقوية وبلوغ أهدافنا البيئية.

وفي هذا الصدد، أتعهد بمواصلة:

- الدفعِ ببلادنا لتُصبِحَ قطباً إقليمياً لإنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال وتطوير المراحل المستقبلية من حقل السلحفاة آحمييم الكبير بغية الوصول إلى منصات إنتاج أكبر؛
- تسريع تنمية الموارد الغازية، من الفئة العالمية، على مستوى حقل بير الله، وذلك لإرساء أسس سوق محلية للغاز من خلال إعطاء الأولوية لتوليد الكهرباء انطلاقا من الغاز واستخدام الغاز في التحويل المحلي للمعادن كالحديد الاسفنجي، من جهة، ومن أجل تصدير المنتجات الطاقوية والمعدنية ذات الكثافة الكربونية المنخفضة بغية الحصول على مداخيل بالعملات الصعبة، من جهة أخرى؛
- ترقية تطوير الحقول التي سبق اكتشافها مثل باندا، وولاته، والبجعة وتيفت لتعزيز السوق المحلية وزيادة دمج قطاع الغاز والنفط في النسيج الاقتصادي؛
- ترقية المقدرات المكتشفة والتي لم يُستكملْ التنقيب عنها، في أحواضنا الرسوبية عن طريق تنفيذ إجراءات تحفيزية مناسبة لتعزيز مكانة البلاد كوجهة مفضلة للاستكشاف والتنقيب؛
- تنمية البنى التحتية لتخزين المنتجات النفطية وتفريغها ونقلها وتوزيعها من أجل:
  - أ • تأمين تموين البلاد وتخفيض تكلفته؛
  - ب • موْقَعَةُ البلاد في السوق غرب الإفريقية لتخزين المنتجات النفطية والإمداد بها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن موارد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح الوفيرة ذات الجودة التي تملكها البلاد، تشكل بالنسبة لنا فرصة لنصبح فاعلا رئيسا في مجال التحول الطاقوي.

ولذلك، فإنني أخطط لتنويع المزيج الطاقوي والحد من الاعتماد على المحروقات الأحفورية وفتح آفاق جديدة للاستثمارات، لاسيما في مجال الهدروجين الأخضر وتطبيقاته الصناعية مثل إنتاج الحديد الاسفنجي لإنتاج الصلب الأخضر.

وفي هذا الاتجاه، سأعكف على:

- أ • وضع إطار قانوني شفاف وقابل للتوقع من أجل تعزيز ثقة المستثمرين الخصوصيين؛
- ب • وضع تنظيم مؤسسي قادر على مواكبة هذه المرحلة من تنمية هذا القطاع الناشئ؛
- ج • تعزيز المزايا النسبية لبلادنا في مجال الهدروجين الأخضر ومشتقاته من خلال تطوير البنى التحتية الداعمة الضرورية (الموانئ، الطرق، خطوط الكهرباء عالية الجهد).

وبهدف ضمان تقاسم عادل ومنصف لثروتنا الوطنية، فسأعمل على تعظيم الانعكاس الإيجابي لاستغلال مواردنا الاستخراجية والمتجددة على الاقتصاد الوطني وذلك من خلال التدابير التالية:

- وضع سياسة وطنية لترقية المحتوى المحلي للصناعات الاستخراجية والطاقة من أجل تعظيم آثارها الإيجابية على الاقتصاد الوطني، ولاسيما من خلال:

- أ • تعزيز قدرات الشركات المحلية لكي تكون قادرة على اقتناص حصة مهمة من عقود المقاولة من الباطن ومن الاستثمارات المحلية؛
- ب • الرفع من مستوى عرض التكوين عن طريق إنشاء البرامج الإشهادية الضرورية لخلق عرض فرص عمل عالية الجودة من شأنها تلبية المتطلبات الصناعية في المجال.

- مواصلة الجهود لضمان مطابقة بلادنا لقواعد ومعايير" مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية".

II-2-6- تطوير الصناعة والصناعة التقليدية

II-2-6-1- الصناعة

ما تزال مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام متواضعة. ويعود ذلك أساسا إلى ضعف التحويل على مستوى القطاع الأول، ومنافسة المنتجات المستوردة وارتفاع تكاليف المستهلكات الوسيطة وغير ذلك من عوامل الإنتاج.

بيد أن الصناعة وحدها هي التي بمقدورها تمكيننا من رفع مستوى جودة أداء الاقتصاد والحد من البطالةِ وتحسين إنتاجية اليد العاملة.

لذلك، فإنني أعتزم إطلاق مسار تصنيعي منظم ومستدام يقوم على نموذج شامل.

وفي هذا الصدد، يعد تحسين تنافسية المقاولات المتوسطة والصغيرة رهانا حاسما، يتطلب كسبه تنفيذ سلسلة من الإجراءات المندمجة التي تؤمّن لها مواكبة مناسبة وتزودها بإطار مؤات لتطوير أنشطتها.

وفضلا عن ذلك، سيتم التركيز على إنشاء صناعات تُغْني عن الواردات، وخاصة منها تلك التي لا تتطلب تكنولوجيا معقدة أو رؤوس أموال كبيرة. ونحن على قناعة بأننا سنتمكّن، بفضل هذه الصناعات، من خلق الآلاف من فرص العمل والحد بشكل ملحوظ من حجم تدفقات العملات الصعبة إلى الخارج.

ومن أجل ذلك، سأعكف، في إطار سياسة تصنيع متناغمة ومعقلنة، على إنشاء مناطق صناعية، مجهزة بجميع الخدمات، في بعض من كبريات مدن بلادنا، مع خفض تكاليف الطاقة فيها، وتشييد دار للمقاولة تضم جميع الخدمات وتقدم كل أشكال الدعم الضرورية لانبثاق نسيج صناعي متنوع.

II-2-6-2- الصناعة التقليدية

يضم قطاع الصناعة التقليدية الحرف التقليدية كصناعة الأثاث والمجوهرات والحرف التي تمارسها النساء بشكل أساسي (النسيج والدباغة، إلخ).

ويتمتع هذا القطاع بمزايا ترجع أساسا إلى:

أ • أصالة مُنْتَج الصناعة التقليدية الوطنية وثرائه وتنوعه؛

ب • تنامي وتنوع طلب السياحة الثقافية والسياحة البيئية على المستوى العالمي.

ومع ذلك، فثمة العديد من المعوقات التي تكبح تطوير قطاع الصناعة التقليدية، ومنها على وجه الخصوص:

- انعدام عروض تكوين مناسبة في القطاع؛
- ضعف قدرات الابتكار والإبداع؛
- صعوبة النفاذ إلى التمويل؛
- غياب مناطق مستصلحة لإيواء مقاولات الصناعة التقليدية؛
- مشاكل التسويق المرتبطة بمنافسة الاستيراد وبصعوبة النفاذ إلى الطلبيات العمومية.

وسأبذل قصارى جهدي لتذليل هذه العقبات. وإني لعازم، في هذا الإطار، على استكمال أشغال بناء قرية الصناعة التقليدية في نواكشوط، وإنشاء صندوق مخصص لترقية الصناعة التقليدية، واستصلاح منطقة حرفية عصرية في مدننا الرئيسة وإطلاق مشروع إعداد موسوعة حرف الصناعة التقليدية الوطنية، وذلك حرصا مني على المحافظة على مهارتنا وتقاليدنا العريقة في هذا المجال.

II-2-7- ترقية السياحة

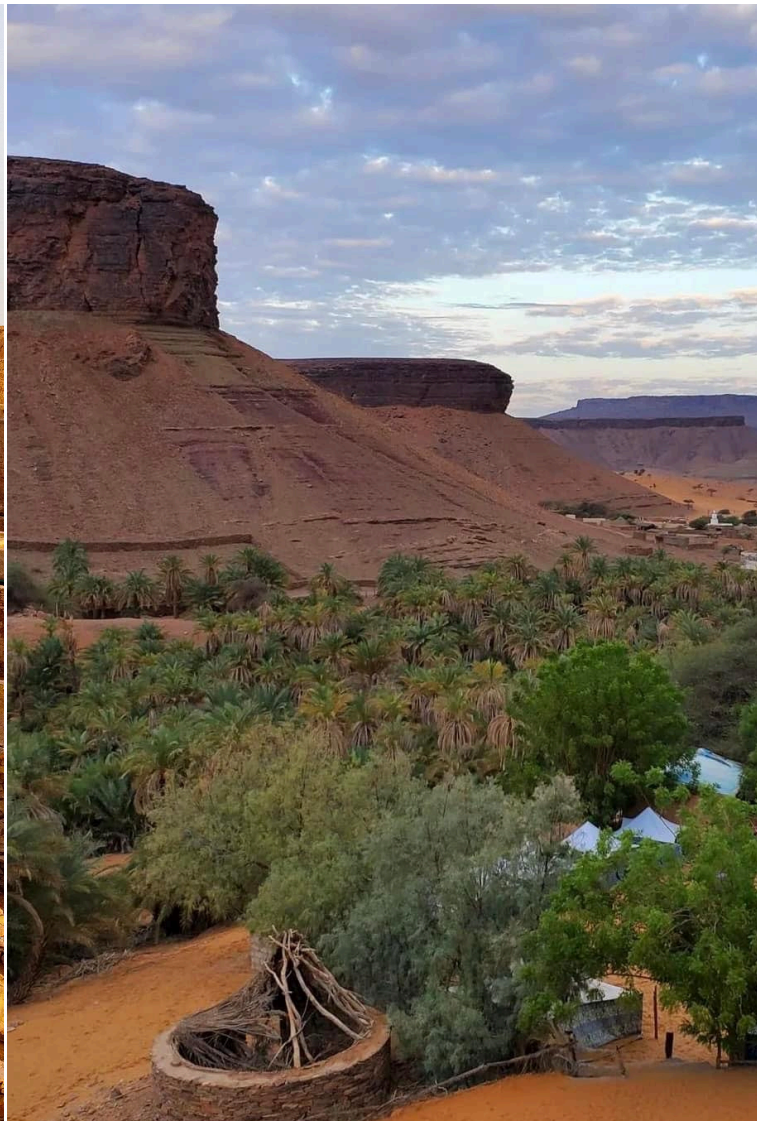

تعود العوائق الرئيسة التي تعترض سبيل تطوير السياحة، إلى العوامل التالية:

- التهديد الأمني الذي شهدته منطقة الساحل في السنوات الأخيرة؛
- ضعف الطلب السياحي الداخلي؛
- نقص الاحترافية في المجال؛
- ضعف البنى التحتية السياحية؛
- عدم كفاية الاستثمار.

وسأعكف على تذليل أهم هذه العقبات، في إطار الاحترام الصارم لقيمنا الإسلامية، وذلك عن طريق تعزيز قدرات مدرسة الفندقة المنشأة حديثا في نواكشوط، وإطلاق حملة إعلام وترويج، عبر العالم، بغية جعل بلادنا وجهة سياحية أكثر جاذبية.

II-3- ترقية القطاع الخاص

يمثل اضطلاع القطاع الخاص بالدور المنوط به العقدة المستعصية التي تتوقف التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل على إيجاد حل مناسب لها. ولذلك، فسأجعل من تحسين مناخ الأعمال شغلي الشاغل؛ لأن الأمر يتعلق بشرط ضروري لزيادة الاستثمارات الخصوصية، لا من حيث الكم فحسب، بل من حيث الكيف أيضا. كما أنه يشكل شرطا مسبقا لتنويع مصادر إنتاج اقتصادنا بما يجعله أكثر توزيعا لثمار النمو وأقل هشاشة أمام الصدمات الخارجية.

إن البرنامج الذي أقترحه عليكم يهدف برمته إلى تمكين بلادنا من خلق ثروات كافية لمنح جميع أبنائها ظروف معيشة وفرص عمل لائقين.

غير أن هذا الطموح الكبير يحتاج إلى دعم قطاع خاص حيوي، متحرر من عراقيل البيروقراطية، غير مقيد بباهظ تكاليف عوامل الإنتاج ولا برداءة البنى التحتية، وواثق من مستقبله بفضل حماية قانونية وقضائية مناسبة.

ويبقى تذليل العقبات أمام تنمية القطاع الخاص وقفا على تحقق الشروط الجوهرية التالية:

- التحرير الفعلي للنشاط الاقتصادي، بغية فتح أبواب النفاذ بصورة أوسع لمختلف قطاعات خلق الثروة؛
- القضاء على التراخيص المسبقة (بمختلف أشكالها) واستبدالها بإلزامية التقيد بدفاتر شروط؛
- مواءمة سياسات تحسين مناخ الأعمال وضمان التناغم فيما بينها؛
- تخفيض تكاليف عوامل الإنتاج؛
- فعالية الإدارة وتبسيط المساطر الإجرائية لمعالجة الملفات؛
- الإنصاف والشفافية في منح الصفقات العمومية.

وفي هذا الإطار:

- سأعزز إطار التشاور والشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- سأعبئ موارد تمويلية طويلة الأمد من خلال سياسة جديدة في مجال الادخار وكذلك البحث عن خطوط ائتمان خارجية؛
- سأقوم بعملية واسعة النطاق لتبسيط مساطر الإجراءات الإدارية ورقمنتها. وفي هذا المنحى، سيتم تدقيق ورقمنة مساطر الإجراءات الجبائية والجمركية؛
- وسأواصل تنفيذ برامج عصرنة العدالة من أجل جعلها أكثر طمأنة للمستثمر.

ومن جهة أخرى، سأواصل تقويم القطاع المالي وتنشيطه كيما يوفر فرصا تمويلية جديدة، ولاسيما لصالح المقاولات المتوسطة والصغيرة، وذلك من خلال المساهمة في تسهيل النفاذ إلى القرض.

وأخيرا، وبما أن القطاع الخاص ينتظر منه الشيء الكثير على مستوى خلق فرص العمل، فسيتم تكييف الترتيبات في مجال تشريعات ونظم العمل مع متطلبات مثل هذا التوجه.

II-4- الاقتصاد الرقمي

لقد تم إيلاء عناية خاصة للاقتصاد الرقمي، خلال المأمورية المنتهية. وهكذا، تم إنشاء وزارة مخصصة لهذا الشأن وأصدر قانون يتعلق بالشركات التكنولوجية الناشئة والمبتكرة في 17 يناير2024. ويمنح هذا القانون مزايا ضريبية، ومساعدات وحوافز استثنائية للمقاولات الرقمية.

غير أن كلفة الاتصالات ما تزال مرتفعة نسبيا في بلادنا، وسرعتها دون المعايير المطلوبة كما أن مساهمة اقتصاد المعرفة في الناتج الداخلي الخام ما تزال متواضعة.

وهدفي هنا هو إعطاء نَفَسٍ جديد للاقتصاد الرقمي من خلال تحسينٍ مساهمته في الناتج الداخلي الخام. ويتعلق الأمر بترقية صناعة رقمية ابتكارية وخلاقة للقيمة مع تطوير فرص لنقل التكنولوجيا.

ولهذا الغرض، فإن طموحي هو أن أجعل من بلادنا منصة رقمية كبرى عن طريق إنجاز مشروع مدينة رقمية سأشيده في نواكشوط، ويتاح فيه لمراكز الاتصال وغيرها من المنصات التكنولوجية أن تتطور.

وسعيا لتمكين عدد كبير من مواطنينا من استخدام التقنيات الرقمية بكيفية آمنة، فسيكون على الدولة والفاعلين في القطاع مواصلة الجهود الاستثمارية المبذولة بغية رفع نسبة تغطية الانترنت إلى 80% في سنة 2030 مقابل 40% في سنة 2023.

وتتمثل التدابير الأخرى المبرمجة في:

- تعزيز التكوين في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال على مستوى التعليم العالي؛
- تسريع وتيرة نشر الرقمنة في القطاعات ذات الأولوية؛
- ضمان تغطية التراب الوطني بالألياف البصرية؛
- توفير خدمات الانترنت عالية السرعة الثابتة والمحمولة؛
- تأمين البنى التحتية والشبكات والخدمات الرقمية.

II-5- الاستصلاح الترابي وسياسة المدينة

يتسم استغلال المجال الترابي الوطني باختلال التوازن، حيث تتركز الأنشطة الاقتصادية في نواكشوط ونواذيبو.

ولذلك، فسأعمل، إن منحتموني ثقتكم من جديد، على إقامة شبكة مبادلات منتظمة من أجل تنمية أكثر توازنا من الوجهة الترابية، بما يساعد في انبثاق أقطاب لمزاولة الأنشطة الاقتصادية والزراعية الرعوية، والمعدنية، والسمكية والسياحية. كما سأعمل على مواصلة فك العزلة عن مناطق الإنتاج من خلال شبكة محسنة من الطرق المعبدة والدروب الريفية.

ولعقلنة هذه التوجهات وضمان تناغمها، سيتم وضع مخطط وطني للاستصلاح الترابي.

ورغم الجهود المبذولة، فإن مدننا لا تقدم دائما الخدمات والوظائف المنتظرة منها. ونتيجة لذلك، أصبح وجود سياسة للمدينة أمرا ملحا أكثر من أي وقت مضى. وفعلا، فينبغي أن تصبح مدننا فضاء حياة وإبداع حيث يجد سكانها، وخاصة الشباب منهم، فرص العمل والترفيه.

وفي هذا الصدد، يجدر التذكير بأن مدينة نواكشوط تُركت، منذ الاستقلال، بدون صرف صحي، باستثناء شبكة بدائية مهترئة ومحدودة النطاق جدا. والحال أن غياب الصرف الصحي يخلق مشاكل حقيقية للصحة العمومية ويشوه صورة عاصمتنا. ولذلك، فإنني عاقد العزم على تغيير هذه الوضعية عن طريق بناء شبكة صرف صحي كاملة على مرحلتين، سيستغرق إنجاز أولاهما سنتين وتغطي 70% من المدينة.

وفضلا عن ذلك، فإن مدينتي نواكشوط ونواذيبو ما زالتا تفتقران إلى خدمات نقل حضري عصرية وفعالة. ففيهما يعمل فاعل عمومي واحد (هو شركة النقل العمومي) بوسائل محدودة. أما القطاع الخاص وغير المصنف، من جانبه، فيعمل بشكل فوضوى. وهكذا، فإن الكلفة التي يتحملها المستخدم باهظة قياسا إلى مستوى جودة الخدمة المقدمة.

ولمعالجة هذه الوضعية، أتعهد بالقيام بإصلاح عميق لهذا القطاع بغية:

أ - عصرنة وتكثيف خدمات النقل الحضري؛

ب - تطوير رؤية متعددة الوسائط في ميدان الحركية الحضرية تتضافر في إطارها الباصات، وسيارات الأجرة، و تْرام، لضمان خدمة عالية الجودة للسكان كافة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنني أعتزم:

- تعزيز نظام التخطيط والرقابة الحضريين؛
- مراجعة مدونة العمران؛
- تعميم مخططات عمرانية على مستوى كبريات المدن؛
- إعداد المخططات التوجيهية الحضرية الخاصة بالمدن الثانوية؛
- تحسين الحركية الحضرية ولاسيما في نواكشوط ونواذيبو؛
- إنشاء سجل عقاري حضري محدد المواقع جغرافيا؛
- بناء شبكات صرف صحي فعالة وجيدة التوزيع في عواصم ولاياتنا؛
- دراسة إنشاء شبكتي ترام في نواكشوط ونواذيبو؛
- القيام في كل حي من أحياء مدننا، من الآن وحتى 2030، بانشاء " مجمع ترفيهي" لصالح الشباب، يضم مكتبة، ومركزا رياضيا، ودارا مخصصة للأنشطة الثقافية والترفيهية؛
- تحسين خدمة الربط بشبكة الأنترنت سواء من حيث الكم أو الكيف.

وفي نفس السياق، سننفذ برنامجا لتفعيل القانون المتعلق بتسيير النفايات. وفي هذا الإطار، سنعمل على بناء مصنع في كل من نواكشوط ونواذيبو لفرز القمامات المنزلية غير القابلة للتدوير ومعالجتها وحرقها.

وسيتم إطلاق سياسة مناسبة للسكن والنفاذ إلى الملكية. ولهذا الغرض، سيُعهد لشركة إسكان ووكالة التنمية الحضرية بمهمة محددة ذات منفعة عامة، ألا وهي مساعدة مواطنينا على الولوج إلى الملكية العقارية. ولتمكين هاتين المؤسستين من الاضطلاع بتلك المهمة، فستزودان بموارد بشرية ذات كفاءة وستحصلان على احتياطيات عقارية مستصلحة، على أن تضمنا أسعار بيع في المتناول مع سقوف مالية يتم تحديدها لاحقا لصالح المستفيدين.

II-6- الاستدامة البيئية

تعد بلادنا أحد البلدان الأكثر عرضة للتغيرات المناخية، مع كونها تضم معدلات فقر ما تزال مرتفعة. وبالفعل، فإن معظم السيناريوهات تبيّن أن درجات الحرارة في منطقة الساحل سترتفع بمقدار درجتين مئويتين على الأقل في المدى القصير والمتوسط (من 2021 إلى 2040)، بينما يتوقع أن تصبح الأنماط المطرية أكثر تقلبا، مع تذبذبات مفاجئة بين سنوات رطبة جدا وأخرى جافة جدا.

ونتيجة لذلك، يقتضي الأمر، بالنسبة لنا، تنفيذ سياسات التكيف الضرورية للحد بشكل معتبر من الخسائر الاقتصادية وخلق الظروف المناسبة لنمو صامد وتنمية تتوخى انخفاض الكربون.

ومن جهة أخرى، ستتواصل سياسة تأطير نشاط الاستخراج التقليدي للذهب بتكثيف نظم الضبط والرقابة، من خلال شركة معادن، وذلك من أجل التقليل إلى أقصى حد ممكن من الآثار الضارة لهذا النشاط الاقتصادي على البيئة والصحة البشرية ولتفادي أي استغلال غير صحي له.

وتتمحور الخيارات في مجال الاستدامة البيئية حول ست ركائز هي:

أ. إطار الاستعداد والاستجابة للطوارئ؛
ب. التخطيط الحضري المُراعي للمخاطر البيئية؛
ج. تعزيز القدرة على التعاطي مع تساقطات مطرية أقل انتظاما؛
د. الوقاية من مخاطر الفيضانات الناتجة عن ارتفاع منسوب مياه المحيط؛
هـ. مراعاة الانعكاسات الاجتماعية والبيئية للمشاريع؛
و. الصمود الميزانوي في مواجهة المخاطر المناخية والكوارث الطبيعية.

تنمية رأس المال البشري، وخاصة الشباب،

بوصفه رأس الحربة في موريتـــانيا الغد

إني لمقتنع بأن ثروة أي بلد تكْمن بالأساس في موارده البشرية التي بدونها لا يمكن لأية أمة أن تتطوّر بشكل مستدام. ذلك أنها العامل الحاسم في تنافسية الأمم ضمن اقتصاد مُعَوْلم لأن وجود رجال ونساء بصحة جيدة ومكوّنين تكوينا جيدا هو ما ينتج القيمة المضافة، ويخلق الرخاء والازدهار. ومن شأن تطوير الكفاءات التقنية والمهنية أن يحسّن تنافسية الاقتصادات ويسهم، عن طريق خلق الثروة، في تعزيز التلاحم الاجتماعي وزيادة فرص التشغيل.

وخلال المأمورية المنتهية، بذلتُ جهودا هامة في سبيل إصلاح منظومتنا التربوية باعتبارها حجر الزاوية للمدرسة الجمهورية، ولتحسين النظام الصحي، ولتشغيل الشباب. لكن من الواضح أننا نحتاج إلى مزيد من الجهد والوقت لتُؤْتي هذه السياسات أُكُلَها.

إن هنالك عقبات ما زالت تؤثر سلبا على نمو رأس مالنا البشري ، ومن أهمها: ضعفُ مردودية النظام التعليمي، مما يشكل عائقا أمام نمائنا الفردي والجماعي؛ وضعفُ أداء نظامنا الصحي الذي ما يزال يسجل نِسَبًا عالية إلى حد ما من وفيات الأمومة والطفولة ويعاني من نقص الرعاية الصحية؛ وتفشّي البطالة لا سيما في صفوف الشباب؛ واستمرارُ التفاوت على مستوى النوع.

والواقع أن تنمية موارد بشرية مؤهّلة وقادرة على التكفّل بمصير البلاد بجدارة، أمر لا محيد عنه لكي تحقق أمتنا تطلعاتها المشروعة. وبالتالي فإن هذا المنحى يشكل، بالنسبة لي، أولوية جوهرية خلال المأمورية القادمة إذا ما نلتُ ثقة الناخبين.

فعلى مدى السنوات المقبلة، سأعمل - إن أعيد انتخابي - من أجل أن يشهد مؤشر تطوير رأس المال البشري في بلادنا تقدما مطّردا بهدف مضاعفته مرتيْن في غضون عشر سنوات. ولهذا الغرض، وبالإضافة إلى الجوانب التي سيتم تناولها في الرافعة الخاصة بـ "الاندماج الاجتماعي" كالنوع والحماية الاجتماعية، سأسعى بجد إلى أن يتحسّن أداء بلادنا في مجالات التعليم، والصحة، والتشغيل، والثقافة، والشباب، والرياضة.

٦-١١١- نظامنا التعليمي مفتاح مستقبلنا

لقد جعلتُ من إصلاح التعليم أولوية أساسية في العُهْدة الرئاسية المنتهية. غير أني، ووعْيا مني للرهان الذي يمثله التعليم بالنسبة لبلادنا ولخطورة التحديات التي تواجهها، كنتُ قد أعلنتُ في برنامجي للانتخابات السابقة أن خمس سنوات ليست كافية لسدّ النواقص التي يعاني منها نظامنا التعليمي.

فالتعليم الذي يشكل العمود الفقري لكل تنمية يعتبر كذلك عاملا حاسما في تغيير المجتمعات لما له على المدى الطويل من انعكاس على النمو الاقتصادي والإنتاجية مسهما بذلك في تقليص الفوارق أيا كان نوعها.

ولإطلاق إصلاح النظام التعليمي الذي تَتُوقُ إليه الأمة، حرصت الحكومة على تنظيم مشاورات موسّعة أفضتْ إلى عقد جلسات وطنية لتشخيص الوضعية الحالية لمدرستنا ورسم مستقبلها بهدف بلورة رؤية توافقية تكون إطارا مرجعيا لإعادة تأسيس منظومتنا التربوية وتحديد الخصائص المميّزة للمدرسة التي نريد إقامتها.

وإني لَأُلاحظ اليوم بارتياح أن الإصلاح العميق الذي تعهّدتُ به قد انطلق بالفعل على أساس تشاور واسع مكّن الموريتانيين من أن يتّفقوا على المدرسة التي يريدونها لأبنائهم: مدرسة تكون بوتقة انصهار تجسّد الوحدة الوطنية، وتحمي القيم الثقافية للمجتمع، وتغرس معاني المواطنة مع الانفتاح الواثق على الحداثة.

ولهذه الغاية، تم إصدار قانون توجيهي نتج عن التشاور المذكور وتحددت فيه أهم الورشات اللازم إطلاقها لإنجاح الإصلاح الجديد للنظام التعليمي الوطني. ويقتضي ذلك أن تضطلع مدرستنا على الوجه الأكمل بثلاث مهام هي: التعليم، والتنشئة، والتأهيل.

وقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات في إطار تطبيق الإصلاح مثل تسجيل جميع الأطفال البالغين سن التمدرس في السنة الأولى من المدرسة العمومية، والتدريس الإلزامي لِلّغات الوطنية، وإنجاز برنامج ضخم من البنى التحتية على مستوى كافة المراحل التعليمية، واكتتاب وتأطير أعداد كبيرة من المدرّسين، وتوفير الكتب المدرسية على نطاق واسع، وتنفيذ برنامج هام لتصنيع وتوفير الطاولات والمقاعد، علاوة على توزيع الزي المدرسي على التلاميذ. كما يسعدني أن الاستثمارات المخصصة للقطاع قد مكّنت من تحسين ملموس لأجور المدرسين وسمحت بتغطية معتبرة للحاجة إلى الكادر التعليمي والبنى التحتية. وفضلا عن ذلك، جرى تحسين كفاءات الطواقم التربوية والإدارية وبالأخص عبر تعزيز الحكامة على مستوى التأطير المركزي بإنشاء مجلس أعلى للتهذيب يستهدف مواكبة الإصلاح.

وقد سرّني أن الإصلاح انطلق بنجاح رغم الإكراهات والعراقيل. صحيح أن إصلاحا مهيكِلا بدرجة كبيرة مثل هذا الإصلاح لن تكون نتائجه محسوسة إلا على المدى البعيد، لا سيما وأن هناك رواسب تفاقمت على مرّ السنين وظلت تثقل كاهل نظامنا التربوي وتتسبّب في تدنّي جودته. وبالفعل، نلاحظ أن نسبة النجاح في الباكالوريا، رغم التحسّن المسجل خلال المأمورية المنتهية، ما زالت في حدود 22% فقط.

وينجم عن ذلك تزايد مطرد في أعداد الشباب ناقصي التكوين لمغادرتهم المدرسة دون مؤهلات، مما يجعلهم غير مهيئين للاندماج في الحياة النشطة.

وأنا أدركُ خطورة الآثار المترتبة، بالنسبة لبلادنا، على وجود هذه الأعداد المتسرّبة من نظامنا التعليمي والتي تنضاف سنويا إلى أفواج الشباب المتسكّعين دون شُغل ولا آفاق، ومن ثم يكونون معرّضين لشتى الانحرافات الضارة.

كما أعِي أهمية المعرفة وإتقان المهارات في تحفيز الإبداع وخلق الثروة، وبالتالي تحقيق التقدم لأمتنا وتعزيز قدرتها التنافسية.

لذا، فإني وإن كنتُ على يقين من أن عائدات الاستثمار في التعليم تتطلب وقتا طويلا، لَعازمٌ على تغيير وضعية مدرستنا بالمثابرة على تطبيق الإصلاح التعليمي المتضمَّن في القانون التوجيهي الذي تم سَنّه بهذا الصدد.

وسأعمل - إذا ما أعيد انتخابي - على توظيف مجمل رافعات المنظومة التعليمية حتى يتغيّر الاتجاه نحو الأفضل وتخرج المنظومة من وضعها المتأزّم ويتم الارتقاء بها على درب الحداثة والتنافسية.

وستتضمن أعمال الإصلاح التي سأقوم بها في هذا المضمار تدابير عامة تمس المنظومة برمّتها، فضلا عن إجراءات مخصوصة موجّهة إلى مراحل وأطوار التعليم كلا على حدة.

◄ ١١١-١-١- التدابير العامة

تتحدد التدابير العامة اللازم اتخاذها في هذا الصدد كما يلي:

- **تخصيص موارد معتبرة تمكّن من تلبية الاحتياجات إلى المدرسين والبنى التحتية، مع ضمان مستوى مقبول من الأجور للمدرسين ومنح حوافز خاصة لمن يتميّزون في ممارسة مهنتهم عبر صندوق يُنشأ لهذا الغرض؛**
- **التحسين المعتبر لجودة التعليم بالتغيير الجذري لوظيفة "التكوين الأوّلي" و"المستمر" للمدرسين بغية التوفر على كفاءات عالية، بما في ذلك الرفع من خبرات من هم قيْدَ الخدمة عبر برامج للتكوين الدائم والولوج إلى مصادر المعارف التربوية بالاستفادة من الفرص التي تتيحها تقنيات الإعلام والاتصال الحديثة؛**
- **إرساء نظام يمكّن من تحويل الاستثمارات المبذولة إلى نتائج عملية، وبالأخص عن طريق تسيير للموارد البشرية قائم على الفعالية الأدائية، وعقلنة الخريطة المدرسية، وإدخال مفهوم "المشروع المدرسي"، بتضافر إيجابي للجهود المنسَّقة لكافة المتدخلين ضمن لجان تسيير المؤسسات التعليمية، وبالحرص على التقيّد الصارم بالزمن المدرسي؛**
- **ترقية تدريس العلوم من خلال إعداد استراتيجية مندمجة لتحديث مناهج العلوم والرياضيات والتكنولوجيا ومقاربات تدريسها، والعمل على تحسين جاذبية هذه المواد لدى التلاميذ والطلبة؛ إضافة إلى ترقية التربية البيئية لتحسيس الأجيال الشابّة بشأن التحديات التي تواجهها الأنظمة البيئية والمناخية وما يترتب عليها من تهديدات مُحْدِقَة بالعالم وببلادنا على الأخص؛**
- **تطبيق الإصلاح اللغوي المقرر بموجب القانون التوجيهي؛**
- **مراجعة الوضع القانوني لمدارس الامتياز لتكون نماذج قابلة للتعميم من منظور الرفع من جودتها الأدائية وجعلها أكثر إنصافا وشمولية؛**
- **تفعيل رابطات آباء التلاميذ ومنحها مزيدا من المسؤولية بإطلاق حوار بنّاء ما بين هذه الرابطات وبين هيئات التدريس.**

وفيما يتعلق بتحسين الموارد المالية المخصصة للتعليم، وبالرغم من زيادتها بشكل معتبر لتصل إلى 20.2 % من موارد الميزانية وإلى 4.5 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2024، فإني أعتزم رفعها - إن أعيد انتخابي - إلى مستوى لا يقل عن 5.5% من الناتج الداخلي الخام.

III-1-2- الإصلاحات التي سيتم القيام بها على مستوى كل مرحلة تعليمية

III-1-2-1- التعليم ما قبل المدرسي

تهدف الإجراءات المقترحة لهذا الطور التعليمي إلى تهيئة الأطفال للتعليم الابتدائي، وتنشئتهم اجتماعيا، وتقوية مواهبهم الشخصية. وسأعمل في هذا المجال على:

- توسيع تغطية التعليم ما قبل المدرسي وتعميمه لاحقا بالنسبة للأطفال بين سن الرابعة والسادسة، بتحقيق هدف تدريجي أول يتمثل في زيادة طاقة استقبال رياض الأطفال إلى 50% في أفق 2030؛
- تعزيز قدرات المدرسة الوطنية للعمل الاجتماعي لتُقدم التكوين الملائم للمربين وشيوخ المحاظر؛
- إنشاء مؤسسة مستقلة لتطوير التعليم ما قبل المدرسي؛
- تثمين دور التعليم الأصلي في نشر التعليم ما قبل المدرسي باعتبار المحاظر والمدارس القرآنية وسيلة لمحو الأمية، والعمل على إقامة الجسور ما بين التعليم الأصلي والتعليم النظامي.

III-1-2-2- التعليم الابتدائي

ترمي الجهود التي سيقام بها على مستوى التعليم الابتدائي إلى أن يتمكّن الأطفال في ختام هذه المرحلة التعليمية من مهارات القراءة والكتابة والحساب بشكل سليم. وفي هذا الصدد، سأعمل على:

- استحواذ المدرسة العمومية تدريجيا على كافة سنوات التعليم الابتدائي سنة 2028، بهدف تكريس الحق في التعليم، واحترام مبدأ مجانية التعليم القاعدي؛
- خلق الظروف اللازمة للتطبيق الفعلي لإلزامية التمدرس في هذا المستوى كما قرّرها قانون 2001؛
- تعزيز جودة التعليم الابتدائي بتجويد التكوين الأساسي للمعلمين، وتحسين نوعية الدعامات التربوية وتوزيعها بالشكل الأنسب، وتطوير طرق التعلّم بإدخال الدروس الرقمية والتربية المراعية للنوع؛
- إقامة آلية ملائمة لإطلاق المخطط التجريبي للتدريس المتعدد اللغات.

III-1-2-3- التعليم الثانوي

يتمثل الهدف المتوخّي لهذه المرحلة التعليمية في تكملة التعليم القاعدي ذي التسع سنوات بالنسبة لجميع الأطفال حتى تتم تهيئتهم للتعليم العالي وللحياة النشطة لمن لا تواتيهم الفرصة للمواصلة. وفي هذا المستوى، سيتركز العمل أساسا على:

- حصر الإعدادية في ثلاث سنوات، واعتماد نسبة انتقال من الابتدائية إلى الإعدادية بمعدل 80% في أفق 2030، بما يفتح الباب أمام ولوج شامل في أواسِطِ العشرية الرابعة من هذا القرن؛
- تشجيع الدخول إلى الثانوية عبر إجراءات تتضمن تعزيز تمدرس البنات لا سيما المقيمات منهن في الريف؛
- تحديث البرامج التعليمية وترقية تدريس العلوم والرياضيات والتقنيات وتكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
- إعادة هيكلة وتنويع شعب الثانوية لزيادة تكييفها مع شعب التعليم العالي ولكي تلبي حاجات سوق العمل.

III-1-2-4- التعليم التقني والتكوين المهني

الهدف المنشود من هذا الطور هو الرفع من الكفاءات المُعِينة على قابلية التشغيل، وتحفيز الابتكار، والمقاولات، والتدريب على مدار الحياة المهنية.

وستنصبّ جهودي في هذا المضمار على إنشاء وكالة تنصهر فيها كل الهيئات المكلفة بالتعليم التقني والتكوين المهني سعيا إلى ترشيد الوسائل، وتقوية القيادة والإشراف، وتوسيع نطاق العرض، والتكيّف مع حاجات السوق، وإتاحة فرص التأهيل للشباب الباحثين عن التشغيل.

وستتولى الوكالة المذكورة الوصاية على كافة المؤسسات التقنية والمهنية التي ستعمل بتناسق من أجل تحسين الفاعلية الشمولية لشبه القطاع، وذلك على وجه الخصوص عن طريق:

- تكثيف وتنويع العرض في مجال التعليم التقني والتكوين المهني بما يتلاءم مع السياق الاقتصادي واحتياجات القطاع الخاص لفائدة 115.000 شاب ذكورا وإناثا في كافة ولايات الوطن، بمن فيهم المنحدرين من الأوساط الهشة، وذلك في أفق 2030؛
- إنشاء أقطاب جهوية للتكوين المهني، بفضل مواصلة برنامج البنى التحتية واكتتاب المكوِّنين؛
- تحسين جودة وملاءمة التعليم التقني والتكوين المهني بتطوير المدخلات اللازمة لتكوين مهني مؤهِّل (مرجعيات التكوين، سياسة التدريس، نظام ضمان الجودة)، فضلا عن تقريب العرض من حاجة الاقتصاد إلى المؤهلات والكفاءات؛
- تعزيز الحكامة في مجالات التعليم التقني والتكوين المهني عبر إقامة شراكة مع القطاع الخاص، ونظام للمتابعة والتقييم ولتسيير المصادر البشرية، وتطوير اتصال فعال قصْدَ تحسين صورة هذا القطاع الفرعي وجعله أكثر جاذبية.

III-1-2-5- التعليم العالي والبحث العلمي

يهدف هذا الطور من التعليم إلى إعداد الشباب للاندماج في الحياة النشطة، من خلال تكوينات تلائم سوق التشغيل، وتلبي احتياجات البلاد في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولتحقيق هذا الهدف، أعتزم القيام بمايلي:

- رفع جودة التعليم العالي وطاقة استقباله، وذلك على وجه الخصوص من خلال إنشاء مؤسسات جديدة بإمكانها استيعاب 50 ألف طالب بحلول 2030؛
- تعزيز التعاون والتبادل مع الجامعات والمعاهد المرموقة حول العالم بما يسمح بالتناغم مع الممارسات الجيدة في مجال التعليم العالي؛
- تحسين الكفاءة الداخلية لمؤسسات التعليم العالي لرفع المستوى الأكاديمي للطلاب والحدّ من الرسوب والتسرّب، مع تحسين الكفاءة الخارجية لتعزيز قابلية التوظيف لدى الخرّيجين؛
- توسيع نطاق التعليم العالي ليشمل المجالات الرئيسية للمعرفة، وإتاحة الفرصة لتقديم تخصصات أكثر تنوعاً للطلاب؛
- تنويع وتمهين التكوينات والاستلهام في هذا الشأن من أفضل الممارسات الدولية؛ وذلك ما يستدعي على وجه الخصوص إنشاء أو تطوير معاهد مهنية عليا (للرقمنة، والطاقة، والسمعيات البصرية، والسياحة، إلخ)؛
- تعزيز حكامة التعليم العالي عبر ثلاث ورشات:
  - عقلنة وتنشيط تسيير المؤسسات والعاملين بها؛
  - تحسين أساليب اكتتاب المدرّسين الباحثين وإنشاء نظام مخصوص للتقاعد؛
  - وضع سياسة خاصة لتعزيز المساواة بين الجنسين.
- تطوير البحث العلمي والابتكار، خاصة من خلال:
  - زيادة مخصصات صندوق البحث والابتكار؛
  - تنفيذ الخطة الوطنية للبحث والابتكار؛
  - تعزيز البحث التنموي في جامعاتنا ومدارسنا ومعاهدنا.

III-1-2-6- التعليم الأصلي ومحو الأمية

يسعى هذا المستوى التعليمي إلى تعزيز الدور الذي يضطلع به التعليم الأصلي في تطوير التعليم بوجه عام وتعزيز الجسور بين التعليم الأصلي والتعليم النظامي على وجه الخصوص.

وفي هذا الإطار، أعتزم تطوير استراتيجيةٍ لصيانة وتثمين تعليمنا الأصلي. ويتضمن ذلك، من بين أمور أخرى:

- وضع تصنيف خاص بمؤسسات التعليم الأصلي يأخذ في الاعتبار طبيعةَ وتنوع برامجها، واختلاف أساليب الاعتماد لديها، وتزكية المعارف المكتسبة؛
- ضبط مستويات الجسور المناسبة والوجيهة التي يجب إرساؤها بين التعليم الأصلي والتعليم النظامي، وتحديد الآليات المؤسسية والتنظيمية والبيداغوجية والدعامات التربوية التي تتعين إقامتها؛
- إنشاء محاظر رقمية لزيادة فرص الولوج إلى هذا النوع من التعليم، لاسيما على المستوى الدولي؛
- إدخال موادّ تدريس حديثة في منهاج محاظر تجريبية بالمناطق التي تقل فيها إمكانية الالتحاق بالمدرسة النظامية، تسهيلا لدمج المستفيدين في التعليم النظامي؛
- رفع مستوى العرض بالنسبة لبرامج محو الأمية للوصول إلى طاقة استيعاب سنوية تصل إلى 20 ألف متعلّم بحلول 2030، وذلك بالشراكة مع المدارس النظامية والمنظمات غير الحكومية المحلية، بغرض الاستهداف المناسب للسكان الأميين الأقل حظوة؛
- وضع برامج تتلاءم مع احتياجات المستفيدين (وخاصة النساء واليافعين غير المتمدرسين)؛
- عصرنة مقاربات ودعامات محو الأمية، وتحسين مهارات مؤطّري تعليم الكبار.

III-2- الصحة، رأس المال الأساسي

بفضل الجهود التي بُذلت خلال مأموريتي المنتهية، تمكّنت بلادُنا من إحراز تقدمٍ كبير، لا سيما في مجال تحسين التغطية اللقاحية، وإمكانية الولوج إلى خدمات الرعاية لما قبل وبعد الولادة، فضلاً عن تحسين خدمات صحة الأم، ومكافحة الأمراض المعدية، وتحسين سلسلة التموين بالأدوية، وتوحيد تسعيرة الأدوية في جميع أنحاء التراب الوطني، وتطوير البنى التحتية الصحية، وتوسيع مجال التأمين الصحي.

ومع ذلك، لا تزال هناك العديد من نقاط الضعف مثل: عدم كفاية أعداد مهنيي الصحة، وعدم المساواة في الحصول على الرعاية الصحية خاصة بين المناطق الحضرية والريفية، ومستوى جودة الرعاية المرتبط بعدم تأهيل الطواقم الطبية وضعف المعدات وتوافر الأدوية وعدم كفاية أنظمة مراقبة الأوبئة وعدم سرعة الاستجابات لمواجهتها.

وإذا ما أُعيد انتخابي، فإنّني أعتزم، بحول الله، خلال المأمورية القادمة، مواصلةَ الجهود لتنفيذ استراتيجيةٍ متعددة الأبعاد تركّز على التحديات الهيكلية والاحتياجات الخاصة للسكان من أجل توفير نظامٍ صحي جيد يستفيد منه جميع مواطنينا، وذلك من خلال:

- تنشيط المهنة عبر نظام أجورٍ أكثر تحفيزاً، وتكوينٍ مستمر أفضل، ونوعية تأطيرٍ محكومة بجودة النتائج ؛
- توسيع البنى التحتية الصحية وتطويرها من خلال تعزيز المنصّات التقنية، وإعداد الحدّ الأدنى من حُزم الرعاية والمعدّات لكل مستوى من مستويات المنشآت الصحية؛
- زيادة عدد العاملين في المجال الصحي، وتعزيز قدراتهم من خلال برامج تكوينية تتلاءم مع احتياجاتهم؛
- التطوير المستمر لأقطاب التميّز على المستوى الوطني، وإنشاء مستشفياتٍ مرجعية على المستوى الجهوي؛
- إرساء نظام تموينٍ آمن وفعّال، لضمان توافر الأدوية الأساسية، والمنتجات الطبية عالية الجودة؛ مع إمكانية الولوج إليها بشكل مستدام؛
- تعزيز نظام مراقبة الأوبئة عبر تطوير آليات التوقّع والوقاية بشكل أفضل، والاستجابة لحالات الطوارئ الصحية بشكلٍ سريع وفعّال؛
- توسيع نطاق تغطية التأمين الصحي بهدف تحقيق نظام تأمينٍ صحي شامل من خلال الصندوق الوطني للتضامن الصحي (اكناس)؛
- تقليص الفوارق الصحية بين المناطق الحضرية والريفية، اعتمادا على خريطةٍ صحية مُعدّةٍ بطريقة عقلانية ومنصفة؛
- تشجيع الشراكات بين القطاعيْن العام والخاص لتحسين نوعية الرعاية الصحية، وكفاءة الخدمات والحدّ من تكلفتها، فضلاً عن الاستغلال الأمثل للموارد المالية المخصصة للصحة؛
- تحسين الحكامة الصحية من خلال اعتماد التسيير القائم على النتائج على جميع المستويات، فضلاً عن تعزيز نظام المعلومات الصحية؛
- تنفيذ استراتيجيات لتفويض المهام لوكلاء الصحة الجمعويّين من أجل توفير الخدمات للسكان عن قرب؛
- إنشاء سلطة تنظيمٍ مستقلة للقطاع الصحي بغية توحيد الأسعار ومراقبة جودة الخدمات.

III-3- التشغيل، معركتي اليومية

لطالما آمنتُ بأنّ الشغل شرطُ أساسي لرخاء الفرد ورفاه المجتمع، ولتحقيق النمو الاقتصادي والابتكار، والمحافظة على الوئام الاجتماعي والسلم الأهلي. ولهذه الأسباب ظل التشغيل في صلب أولوياتي خلال المأمورية المنتهية. ومن دواعي الارتياح أننا استطعنا، على الرغم من الوضعية الاقتصادية الصعبة، أن نتجاوز بكثير هدف برنامج تعهداتي المحدد بـ 100 ألف فرصة شغل، وذلك عبر خلق أزيد من 125 ألف فرصة تشغيل مباشرة وحوالي 268 ألف فرصة تشغيل غير مباشرة.

وعلى الرغم من هذه النتائج، ما تزال البطالة، وخاصة في صفوف الشباب، مصدر قلق بالنسبة لنا، شأنها شأن نوعية الوظائف التي تم خلقُها والتي لم تكن مرْضية على الدوام.

وإذا ما نلت من جديد ثقتَكم، مواطنيَ الأعزاء، فإنني في ظل المأمورية المقبلة سوف أضاعف الجهود لتوفير أكبر عدد ممكن من الوظائف اللائقة للجميع، وخاصة للشباب.

وسيتركز عملي في هذا الصدد على تسريع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل (2019-2030) مع تحديثها لمنح عناية خاصة للجوانب التالية:

- الاستثمار في التكوين المهني لتلبية احتياجات سوق العمل في القطاعات الرئيسية مثل الزراعة، والثروة الحيوانية، وصيد الأسماك، والنقل والسياحة، والمهن المرتبطة بالبناء، وتكنولوجيا المعلومات، والفنادق والمطاعم والخدمات ذات الصلة؛
- دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة من خلال تشجيع ريادة الأعمال، وتسهيل الوصول إلى التمويل، وتوفير التكوين اللازم في مجال التسيير وإدارة الأعمال؛
- تنفيذ تدابير تخفيف الضرائب عن الشركات التي تخلق فرصاً للعمل، وخاصة للشباب والنساء؛
- إدراج التشغيل ضمن معايير الأولوية لاختيار برامج التنمية العمومية، وإدخال مبدأ الموازنة العامة المراعية للتشغيل؛
- زيادة صناديق الدعم لإنشاء مقاولاتٍ في مجال الصناعات الزراعية، وتحويل وتصدير المنتجات السمكية، والمنتجات الحيوانية، والابتكار التكنولوجي؛
- تطوير البنى التحتية مثل الطرق، والطاقات المتجددة والمياه، لتعزيز التنمية الاقتصادية، وجذب الاستثمار الأجنبي، وتوفير فرص العمل لمواطنينا؛
- تثمين فرص التشغيل على مستوى قطاعيْ التعدين والطاقة، خاصة من خلال ترقية المحتوى المحلي؛
- إنشاء حاضنات جهوية لتشجيع المقاولات الصغرى والبالغة الصغر على المستوى الجهوي، تركّز على تثمين المقدّرات الاقتصادية لولاياتنا؛
- إعداد وتنفيذ برامج لتمهين المنظمات الأهلية القاعدية في المناطق الريفية وشبه الحضرية؛
- تعزيز الشفافية في الولوج إلى الوظائف العمومية؛
- تعزيز التنسيق بين القطاعات الوزارية في مجال التشغيل، لا سيما من خلال إنشاء مجلس للتشغيل يرأسه الوزير الأول، تعزّزه لجنةٌ فنية تابعة للوزارة المكلفة بالتشغيل تلعب دور مرصد للتشغيل.

III-4- الثقافة ، إرثنا الحضاري والإسلامي الثمين

إن الثقافة ركيزة أساسية لأي مجتمع إنساني، فهي التي تؤسس لهويته وتشكّل البناء الرئيسي لشخصيته؛ كما يمتد تأثيرُها ليشمل التنمية البشرية، والاندماج الاجتماعي، والرخاء، والعيش المشترك، والتنمية الاقتصادية.

إنها روح أيّ بلدٍ وبصْمتُه المميزة في مواجهة العولمة الجارفة التي تميل إلى فرض تماثل رتيب في أساليب الحياة والتفكير.

وقد شهدت بلادُنا في الماضي، إشعاعا ثقافيًا تجاوز حدودنا الحالية ، ليصل إلى أصقاع بعيدة في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، مما جعل من العلماء "الشناقطة" سفراء اشتُهروا بثقافتهم الموسوعية، ودقة معارفهم، وحسن سلوكهم ودلِّهم.

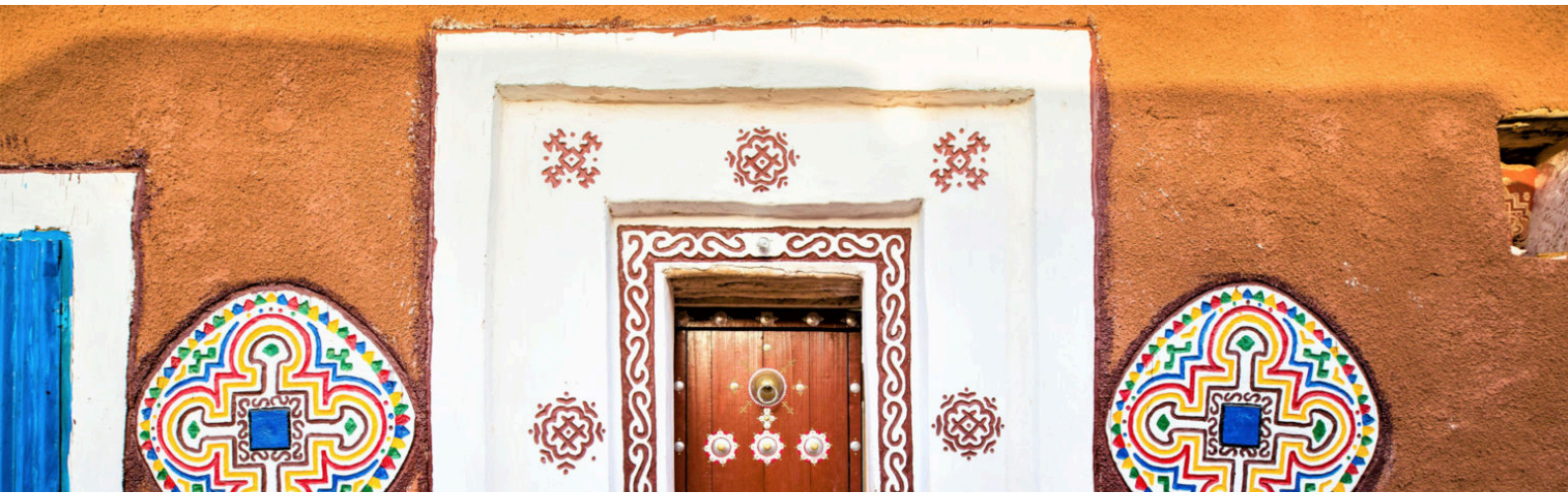

ولحسن الحظ، يواصل علماؤنا إحياءَ هذا الإرث الثمين في جميع أنحاء العالم. وعلاوةً على ذلك، تتوفر بلادُنا على تراثٍ غني ومتنوع تمثله "المحاظر" (تلك المؤسسات العلمية العتيدة التي صمدت أمام اختبار الزمن)، وكذلك المدن القديمة المصنّفة ضمن مواقع التراث العالمي، والآثار التاريخية، والمواقع الأثرية، والمخطوطات، والصناعة والحرف التقليدية المتنوعة، والموسيقى المتعددة الألوان، والأدب الشعبي؛ وهي كلّها شواهدُ حيّة على أصالة شعبنا وإبداعه.

وفي السنوات الأخيرة، آثرنا سياسةً استباقية للنهوض بتراثنا الثقافي، من خلال تنظيم المهرجانات الثقافية، كتلك التي تقام في المدن القديمة. وهذه التظاهرات تعدُّ بمثابة منصّات للحفاظ على تقاليدنا الموسيقية والأدبية والفنية وتعزيزها. كما أنها توفّر فرصة لتحسين البيئة المعيشية لمدنٍ يعود إنشاؤها إلى القرون الوسطى. وهناك اليومَ، ما يقارب عشرين مدينة أخرى لديها مهرجاناتها الموسمية الخاصة بها، مما يساعد على إحياء تقاليدنا الثقافية بكل تنوعها وثرائها. وتم بالإضافة إلى ذلك، إنشاء قرى حرفية.

من جهة أخرى، وبفضل عبقرية وإبداع رجالنا ونسائنا، بدأ إنتاجُنا السينمائي والأدبي والموسيقي يشقّ تدريجيًا طريقه نحو الشهرة في الساحة الدولية.

وإيمانا بقيمة تراثنا الحضاري والإسلامي التي لا تقدر بثمن، ووعيا بما يواجهه من "عدوانية" العالم الرمزي الذي خلقته وسائل الإعلام والسيل الجارف للإنتاج السمعي البصري العالمي، فإنه يقع على عاتقي، إذا ما أُعيد انتخابي، واجبُ إعادة الاعتبار لثقافتنا الغالية حفاظا على هويتنا وإشعاع بلادنا. وسيتم ذلك على وجه الخصوص من خلال:

- إنشاء برنامج للنهوض بتراثنا المحظري المجيد وتثمينه؛
- استمرار برنامج تشييد المساجد في كافة أرجاء البلاد؛
- مواصلة إصلاح بيت مال "الزكاة" لتحديث طرق جمع وتوزيع أموال الزكاة؛
- دعم الصناعات الثقافية، مثل الموسيقى والأدب والسينما والحرف، لتحفيز الإبداع، والمساعدة في تطوير الاقتصاد المحلي؛
- تنظيم المهرجانات والعروض والمعارض الحرفية؛
- ترميم المواقع التاريخية، وصيانة المرويات الشفهية والموسيقية؛
- إقامة يومٍ وطني للتنوع الثقافي؛
- إنشاء فضاءاتٍ سمعية بصرية متعددة الثقافات واللغات، تعزيزا وتثمينا للتنوع الثقافي؛
- إنشاء قصرٍ للثقافة؛
- بناء مجمّعاتٍ ثقافية في المدن الكبرى؛
- بناء متاحف جهوية؛
- إحياء التراث اللامادي؛
- إعداد برنامجٍ لتمهين الحرف المتعلقة بالفنون الجميلة.

III-5- النهوض بالشباب، رهاني الأساسي للعبور نحو مستقبل واعد

بالنسبة لي، يعتبر النهوضُ بشبابنا والحرص على تنميته مطلباً رئيسيا، لا غنى عنه لتماسك ورفاه المجتمع. و من شأن السياسة الشاملة المندمجة حول الشباب أن تحدّ من مخاطر التهميش والتطرف، وتجعل من الممكن الاستفادة من "العائد الديمغرافي" في مجتمع غالبيتُه العظمى شابة.

وهذا يعني أنني أدرك أن مستقبل الوطن رهينٌ بمدى المشاركة الفعالة لشبابه في أعمال البناء الوطني، للاستفادة القصوى من الطاقات الخلاقة للشباب، باعتباره ركيزة المجتمع وعامل التغيير والابتكار.

ومن هذا المنطلق، أعلنتُ في خطاب ترشحي عن نيتي في أن تكون المأمورية القادمة، في حال انتخابي، مأموريةَ الشباب.

وخلال المأمورية المنتهية، ألزمتُ الحكومةَ بأن تبذل جهودا كبيرة لمنح الشباب المكانة التي يستحقها. وفي هذا الإطار، تم إنشاء برنامج الخدمة المدنية التطوعي المسمى "وطننا" بموارد كبيرة. وقد شهد هذا البرنامج، الذي يتدخل في جميع المجالات، انخراطَ أزيد من 10.000 من الشباب، 50% منهم من الفتيات. وبالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز تمثيل الشباب في الجمعية الوطنية وعلى مستوى الجهاز التنفيذي. وفي مجال التشغيل، كما هو موضح أعلاه، مكّنت السياساتُ الاستباقية من توظيف عشرات الآلاف من الشباب، وبالتالي إدماجهم في الحياة النشطة. وتم إنشاءُ العديد من المعاهد المتخصّصة لتأهيلهم من أجل الحصول على فرص عملٍ تتناسب مع احتياجات السوق. وبالإضافة إلى ذلك، تمت مضاعفةُ طاقة استقبال الجامعةً لاستيعاب المزيد من حملة الباكالوريا.

كما بُذلت جهودٌ كبيرة لتطوير الأنشطة والمنشآت الخاصة بالشباب مثل تنمية الرياضة وبناء أو تحديث الملاعب ودور الشباب.

لكنني، بالرغم من هذه الجهود، ما زلت على وعيٍ كامل بأنّ شبابنا يدفع غاليا فاتورة تدني جودة التعليم، وغياب أنظمة التكوين المهنيً والتقني الملائمة لاحتياجات سوق الشغل، ونقص منشآت الترفيه والتسلية؛ وكلها معوقات تعرّض شبابنا للأسف لمخاطر التهميش والبطالة والهجرة غير الشرعية والانحرافات الخطرة.

أما رؤيتي المستقبلية في هذا المجال، والتي تشكل مرتكز الاستراتيجية الوطنية للشباب 2024-2030، المعتمدة مؤخرا من قبل الحكومة، فهي العمل على "أن يحظى جميع الشباب في موريتانيا بالفرص والقدرات التي تمكنهم من تحقيق الرخاء، وأن يكونوا فاعلين في الحياة العامة، مساهمين في تعزيز التنمية الوطنية، يدعمهم قطاعٌ للشباب يتميز بالمهنية ويمتلك مؤسسات شاملة قوية ومندمجة".

وفضلا عن تهيئة الظروف اللازمة لتنفيذ هذه الاستراتيجية، سأعمل بشكل خاص، إذا ما أعيد انتخابي، على محوريْن رئيسييْن هما : (أ) تمكين الشباب ورفع قابليته للتشغيل؛ (ب) تطوير الأنشطة الرياضية والترفيهية.

III-1-5- تمكين الشباب ورفع قابليته للتشغيل

بالإضافة إلى المراعاة الصارمة لاحتياجات الشباب في سياسات التعليم والتكوين والتشغيل والتنمية الاقتصادية، فإن عملي الموجه إلى الشباب سيركز، بشكل خاص، على إنشاء وكالة وطنية ذات مهارات أفقية، تسمى "التمكين"، تتوفر على موارد كبيرة، وتُعنى بالتشغيل، والمساعدة في إنشاء المؤسسات، وتمويل التشغيل الذاتي، وتأطير حملة المشاريع من الشباب. ومن خلال دمج الموارد التي كانت مشتتة بين مؤسسات ومشاريع مختلفة، ستعكف وكالة التمكين، على وجه الخصوص، على ما يلي:

- ترقية سياسات التكوين المفضي إلى التشغيل التي تستهدف الشباب، ومؤازرتهم للحصول على فرص شغل مستدامة؛
- إعداد وتنفيذ برنامج الفرصة الثانية للتكوين التأهيلي لصالح الشباب المتسربين من المدارس؛
- وضع برنامجٍ سنوي لتعزيز فرص تشغيل الشباب، ضمن الشراكة بين القطاعيْن العام والخاص، يتضمن عروض تدريبٍ لفائدة خريجي التعليم العالي والتكوين المهني، وتكوينا في مجال ريادة الأعمال؛
- وضع تدابير محدّدة لتسهيل ولوج الشباب إلى الموارد في قطاعات اقتصادية مثل الزراعة وصيد الأسماك، من منظور خلق مقاولات للشباب، مع مواكبتها بالدعم خلال مراحل الإنتاج والتسويق؛
- وضع سياساتٍ تهدف إلى ولوج العمالة الشبابية إلى السكن والملكية العقارية؛
- تحفيز الشباب على الاستقرار في الولايات الداخلية من خلال تشجيع تمويل المشاريع الناجعة المرتبطة بالاقتصادات المحلية في مجالات: الزراعة والثروة الحيوانية وغيرها من الأنشطة، فضلا عن الصيد القاري حيثما أمكن القيام به؛
- إدماج البُعد "الشبابي" في كافة السياسات العمومية وإشراك الشباب في عمليات صنع القرار؛
- إنشاء شبكةٍ من المنظمات والجمعيات الشبابية على المستوى الوطني والجهوي وعلى مستوى المقاطعات والبلديات؛
- اعتماد معايير تحفيزية لبرامج "التحويلات النقدية" للأسر التي توافق على استمرار أطفالها في الدراسة؛
- استصلاح وتشييد وتحديث المنشآت الشبابية؛
- تنظيم أنشطة اجتماعية وتثقيفية وحملات توعية حول المخاطر التي يواجهها الشباب؛
- تنظيم مسابقاتٍ للشركات الشبابية الناشئة (Startup)، ومنح جوائز لأفضل المواهب في مجال الابتكار؛
- تنظيم مخيماتٍ صيفية أقَالِيمية تجمع شباب عدة ولايات من أصول وأوساط متنوعة.

بالإضافة إلى عمل وكالة "التمكين"، سأعهد إلى الحكومة، في حالة إعادة انتخابي، بالشروع في إقامة خدمةٍ مدنية وطنية مرنة، تأخذ في الاعتبار خصوصيات بلدنا وشبابنا. والهدف من هذه الخدمة هو إتاحة الفرصة لآلاف الشباب للمشاركة في أنشطة ذات نفع عام تخدم السكان، وذلك لتنمية الحس المدني وروح المواطنة لدى شبابنا.

وفي مسعى لتعزيز اهتمام الشباب بالشأن العام، سأوجه كذلك القطاع المسؤول عن التعليم العالي إلى إدخال شعب تخدم هذا الهدف، مثل العلوم السياسية أو المواد المماثلة، مع ولوجٍ يراعي وضعية الطلاب المنحدرين من فئات أقل حظا.

III-2-5- تطوير الأنشطة الرياضية والترفيهية

تعدّ الرياضة اليومَ وسيلة قوية للتنشئة الاجتماعية، وتحقيق النجاح، وتعزيز الوحدة الوطنية. كما تساهم في ترسيخ ثقافة السّلْم والتسامح والوئام. وهي إلى ذلك عاملٌ من عوامل النماء الاقتصادي والاجتماعي بفضل انعكاساتها على تمكين الشباب وصحتهم، إضافة إلى مزاياها الدبلوماسية. ونحن مرتاحون لما أحرزته بلادنا من تقدم في هذا المجال، على نحو ما يتضح من الأداء الذي قدمه منتخبُنا الوطني لكرة القدم خلال البطولة الأخيرة لكأس الأمم الإفريقية.

وإدراكاً لأهمية ممارسة الرياضة في تنمية بلادنا وتحسين صورتها عبر العالم، عكفت خلال المأمورية المنتهية على تحسين الإطار القانوني لممارسة الرياضة، وبناء وتأهيل المنشآت الرياضية في العديد من مدن البلاد، وتحديث بعض الملاعب لتتوافق مع المعايير الدولية.

كما قمت ببناء قواعد رياضية متعددة الوظائف، فضلا عن زيادة كبيرة في الدعم المخصص للجمعيات والأندية الشبابية، وتقديم دعم مالي لأول مرة إلى سبع عشرة أكاديمية رياضية. وأخيراً، تمكنت بلادُنا في 2020 من تنظيم كأس الأمم الإفريقية تحت 20 سنة في ظروف جيدة، بالإضافة إلى الكأس المدرسية وإقامة كأس الحيّ.

وإذا ما أعيد انتخابي، سأواصل هذه الديناميكية ، بحول الله، خلال المأمورية المقبلة، للنهوض برياضتنا بشكل أكبر. كما سأسعى إلى تطوير رياضةٍ احترافية عالية المستوى لتمكين كلّ مواطنٍ من التفوق، وفقًا لمهاراته ومواهبه ضمن التخصص الذي يرغب في ممارسته.

وفي هذا الصدد، فإنني أنوي، إذا ما أعيد انتخابي، العمل على مايلي:

- الاستثمار في المنشآت الرياضية مثل الملاعب والصالات الرياضية والفضاءات الرياضية لتشجيع ممارسة الرياضة على كافة المستويات؛
- التجهيز التدريجي لعواصم الولايات والمقاطعات بالمنشآت الرياضية الحديثة، بما في ذلك ملعبُ متعدّد الرياضات لكرة القدم، والرياضات الجماعية الأخرى، وألعاب القوى، ومضمارُ لسباق الخيل؛
- تطوير الرياضة المدرسية والجامعية من خلال تهيئة المساحات المخصصة للأنشطة الرياضية بهذه المؤسسات وتنظيم البطولات فيما بين المدارس؛
- خلق فضاءات للعرض (مسارح، حفلات موسيقية، دور للسينما، إلخ) ومراكز للترفيه في المدن الرئيسية؛
- إعداد وتنفيذ خطة دعم للأكاديميات الرياضية وتنمية المواهب الشابة؛
- دعم الأندية الرياضية المحلية لمساعدتها على التطور والوصول باستمرار إلى مستويات أعلى في مجال المنافسة؛
- تنظيم مسابقات رياضية وطنية ودولية لزيادة اهتمام الجمهور بالرياضة وتشجيع التبادلات في المجال الرياضي؛
- تطوير مختلف التخصصات الرياضية (بالإضافة إلى كرة القدم، كرة اليد، الكرة الطائرة، كرة السلة، السباحة، إلخ)؛
- تشجيع الشراكة بين القطاعيْن العام والخاص لتمويل وتشجيع المبادرات الرياضية؛
- تثمين الألعاب التقليدية وإدماجها في برامج النهوض بالرياضة، للحفاظ على التراث الثقافي لبلادنا في مجال الرياضة وتعزيزه؛
- إنشاء صندوق وطني لتطوير الرياضة؛
- تشجيع الأنشطة الشبابية وتنميتها، في إطار الأندية أو خارجها، من خلال تنظيم فعاليات مختلفة في مجال الموسيقى والرقص والإبداعات الفنية والمسرحية والسينمائية وغيرها.

الاندماج الاجتماعي

كضمانة للتلاحم والوحدة

ليس الإقصاء الاجتماعي منوطا بمستوى الدخل حصريا، بل يشمل مجالات أوسع تتضمن أشكالا متعددة من التمييز كالبطالة، والهشاشة، وانعدام التأهيل المهني، وتفشّي الأمية، والإصابة بالإعاقة.

ويقتضي الارتقاء بالاندماج الاجتماعي إقامة آليات ناجعة لمكافحة الفقر والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي، والتصدّي لشتى أنواع الفاقة والعوز، وتقليص الفجوات والفوارق، وضمان تكافؤ الفرص للمواطنين كافة في الاستفادة من الخدمة العمومية والمرافق الأساسية. وهو ما يستجيب في الآن ذاته لمتطلبات الإنصاف ولتحقيق العدالة الاجتماعية.

كما يعتبر الاندماج الاجتماعي وسيلة للتخفيف من حدة الشعور بالغبن والحرمان والتهميش الناجم عن الإقصاء، مما يضمن الاستقرار والتماسك الاجتماعي، ويعزز الوحدة الوطنية.

وفضلا عن ذلك، يسهم الاندماج الاجتماعي في تفكيك ونسف التصوّرات الاستعلائية ثقافيا واجتماعيا، ويعمل على تغيير البنى الذهنية المُؤَسِسَةِ للوضع الاجتماعي القائم، والتي تتنافى مع الصورة التي نريدها لموريتانيا الغد المتّسمة بالمساواة والخالية من الأحكام المسبقة والصور النمطية، وحيث يضطلع الجميع بدوره في بناء الصرح الوطني.

إن سياستي في هذا المجال الحيوي والحاسم بالنسبة لرفاهية المجتمع، سترتكز على أربعة محاور: (أ) تكثيف مكافحة الفقر؛ (ب) ضمان الأمن الغذائي؛ (ج) ترقية تمكين المرأة؛ (د) التصدّي لكافة أشكال التمييز، وخاصة منها ما يتعلق بالإعاقة.

IV-1- تكثيف مكافحة الفقر من خلال سياسات وبرامج هادفة

تقدر نسبة الفقر بأكثر من 28.2%، ويمسّ بالأساس الوسط الريفي حيث يعاني منه 45% من ساكني الأرياف، بينما يمس الفقر قرابة 16% من السكان في الوسط الحضري.

وقد كان إنشاء المندوبية العامة للتآزر بدافع السعي إلى المكافحة الفعالة للفقر بتركيز الموارد في نطاق هيئة واحدة تضم جميع البرامج والمشاريع الهادفة إلى مكافحة الفقر والإقصاء والتهميش.

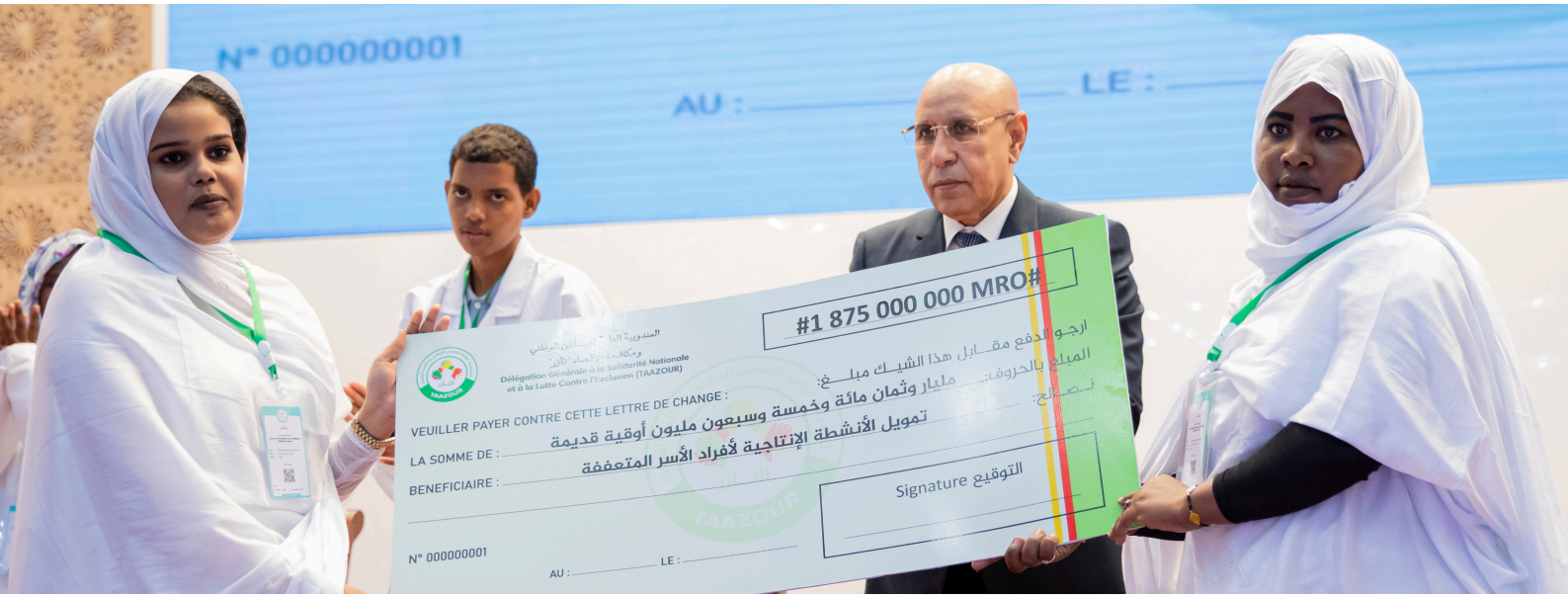

وتكرّست الأولوية القصوى على مدى المأمورية المنصرمة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية الملحّة، ولتمكين أكبر قدر من مواطنينا من الاستفادة من خدمات جيدة بأسعار في المتناول، وللتغطية، في حدود الإمكان، للحاجات الغذائية للفئات الهشة من السكان، وللحد من الإقصاء والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي.

ولهذا الغرض تم على وجه الاستعجال تصوّر وتنفيذ العديد من البرامج، مثل:

- "الشيله" للنفاذ إلى الخدمات الأساسية؛
- "البركة" لتحقيق مزيد من الاندماج الاقتصادي ولتمويل أنشطة مدرّة للدخل؛
- "داري" لتطوير السكن الاجتماعي؛
- "التكافل" المخصص لتعزيز الحماية الاجتماعية والحفاظ على القدرة الشرائية في ظل وضعيات تتميّز بالتضخّم. وفي هذا الإطار، استفاد عشرات الآلاف من مواطنينا من تحويلات نقدية لمساعدتهم على تخطّي محنة الفقر وعلى الصمود أمام الجائحة وتقلبات المناخ والأسعار؛
- "التموين" الذي يتمثل هدفه الأساس في البيع بأسعار معقولة للمواد الأساسية لفائدة المواطنين الأكثر هشاشة.

لقد أسهمت هذه البرامج بالفعل في تعزيز الحماية الاجتماعية للسكان الأشد فقرا.
ويتعلق الأمر مستقبلا بمواصلة هذه البرامج وتوسيع نطاق تدخلها ليكون لها أكبر الأثر على السكان، مع التركيز على الحماية الاجتماعية المتكيّفة عبْر:

- إعداد أدوات مرنة وفعالة بالاستغلال الأمثل للفرص المتاحة عن طريق نشر السجل الاجتماعي لرصد الأسر المحتاجة ومناطق الفقر المدقع على نحو أدق؛
- النفاذ إلى الخدمات الأساسية: التعليم، الصحة، الماء الصالح للشرب، الصرف الصحي، في المناطق الأقل حظوة؛
- تعزيز العرض في مجال السكن الاجتماعي؛
- توسيع تغطية برنامج "التكافل" لتشمل جميع مناطق الهشاشة في الوسطيْن الريفي والحضري على حد سواء؛
- إقامة برامج لدعم صمود سكان الريف في وجه التغيّرات المناخية بما يسمح لصغار المزارعين والمنمّين بتحسين منتجاتهم والارتقاء بها في سلم القيم، مع تسهيل وصولها إلى الأسواق؛
- تنفيذ برامج خاصة تستهدف المناطق الحدودية: التزويد بالماء الشروب، الكهرباء، السدود، الاستصلاحات الزراعية، حماية المزروعات، البنى التحتية التعليمية والصحية، إلخ...؛
- تعزيز نظام الإنذار المبكّر للتحسين من نوعية المعلومات وفاعلية التدخلات في أوقات الأزمات.

وعلى صعيد آخر، سيتم تدعيم الاستقلالية الوظيفية لمندوبية التآزر بمنحها مزيدا من المرونة في أداء مهامها. كما سيجري الحد من أعبائها التسييرية لتخصيص جلّ مواردها لتدخلاتها في صالح السكان المعوزين.

وسعيا إلى تحقيق الاندماج المالي للفئات الأكثر احتياجا، سيتم تفعيل الإجراءات المقررة في الاستراتيجية الوطنية للاندماج المالي بالتركيز على رافعات من شأنها أن تمكّن النساء، والشباب، والأشخاص المرحّلين، من النفاذ إلى خدمات مالية ذات جودة ومن تزويدهم بالثقافة المالية الكفيلة بتمكينهم من الاستفادة من هذه الخدمات على النحو الأكمل.

وفي هذا السبيل، سيتم اتخاذ التدابير التالية:

- تطوير المالية الرقمية لتحويلها إلى أداة للاندماج؛
- تحسين شروط الاستفادة من الخدمات المالية؛
- تشجيع التمويلات لفائدة المشاريع ذات المردودية الاقتصادية العالية؛
- الرفع من كفاءة شبكات المواصلات؛
- ترقية التمويلات الصغيرة؛
- تحفيز مشاركة قطاعي البنوك والتأمين.

IV-2- ضمان الأمن الغذائي

كان الهدف المتوخي من استراتيجية الأمن الغذائي المنفذة خلال السنوات الأخيرة هو مكافحة الجوع وسوء التغذية.

وما يزال انعدام الأمن الغذائي يهدد جزءا من ساكنة البلاد لا سيما النساء في الوسط الريفي.

ويشكل الأمن الغذائي، بالنسبة لي، أولوية بالغة الأهمية ، ويتعين القضاء على الجوع وسوء التغذية عن طريق اتخاذ إجراءات فعالة تراعي طابعهما المتعدد الأبعاد بهدف التخفيف من الهشاشة المزمنة.

ولتحقيق ذلك، سيتركز عملي على الجوانب التالية:

- إقامة برامج شاملة وأدق استهدافا وتنسيقا للوقاية من الأزمات الغذائية ومعالجتها عند حدوثها؛
- تأطير وتفعيل الأنشطة المدرّة للدخل؛
- حشد موارد مالية كافية لتلبية الحاجات في مجال الأمن الغذائي؛
- تعزيز نظام الإنذار المبكر ومواجهة الصدمات التي قد يتعرض لها الأمن الغذائي والتغذية؛
- وضع خطة عملية وقائية ومتدرجة لتقديم استجابة ملائمة ومنسجمة في سبيل الدعم الغذائي والتغذية بأقصى قدر ممكن من الاستهداف لمَواطن الاحتياج واتخاذ ما يلزم من تدابير احترازية لتلافي الأزمات الغذائية؛
- الرفع من قدراتنا في مجال التخزين؛
- رسم سياسات على المدى البعيد ترمي إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال حماية البيئة والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.

IV-3- تمكين النساء وترقية حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية

ما يزال النساء اللائي يشكلن نسبة 51.6% من السكان يواجهن قيودا تحدّ من إسهامهن الضروري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

ويندرج إطار الاندماج الاجتماعي وسياسة ترقية تمكين النساء في نطاق الاستراتيجية الوطنية لمَأْسَسة النوع.

ويتم تقييم مدى درجة الاندماج في المجتمع ومدى تحقق الإنصاف فيه من منظور الإرادة الرامية إلى التصدّي للتمييز ضد النساء والحرص على تمكينهن من الولوج إلى مصادر الإنتاج والتشغيل، علاوة على حمايتهن بشكل مطلق من كل أشكال العنف الجسدي.

وتبعا لذلك، يقتضي النمو المستدام والرقي الاجتماعي المنسجم انتهاج سياسات حازمة للنهوض بالدور الاقتصادي والاجتماعي للمرأة وإمدادها بالأدوات الاقتصادية الكفيلة بتمكينها عبر إزالة كافة القيود التي تحول دون استفادتها من المرفق العمومي والخدمات الأساسية وضمان حمايتها من الهشاشة والفاقة وسوء المعاملة.

وسعيا إلى تفعيل مقاربة النوع، سَتُجْرى مراجعة السياسات المعتمدة لتضمينها كافة المجالات الحيوية والأدوات الملائمة لتنسيقها مع الاستراتيجيات الأخرى.

وسيتم تكريس وزيادة الموارد المخصصة لترقية وحماية حقوق المرأة، مع السعي إلى مزيد من تنسيق وضبط الأهداف المنشودة بتركيزها على أنشطة تعزز تمكين النساء، وبالاهتمام على الأخص بما يلي:

- تدعيم وتوسيع المكتسبات في مجال التمثيل النسوي في دوائر اتخاذ القرارات الإدارية والسياسية؛
- تسهيل النفاذ إلى القطاعات الإنتاجية بتوفير التمويلات الملائمة ومواكبة إنشاء المقاولات والمساعدة على الولوج إلى الأسواق؛
- العمل على استفادة النساء من القروض ومن الملكية العقارية وفرص التشغيل؛

- وضع برامج تعليم وتكوين مخصصة للنساء لدعم مؤهلاتهن المهنية والشخصية؛
- مراعاة بعد النوع في البرامج والسياسات والاستراتيجيات التنموية؛
- اتخاذ إجراءات خاصة للحد من التسرّب المدرسي للبنات لا سيما في الوسط الريفي.

كما ستُولَى عناية خاصة لحماية النساء الأكثر عرضة للهشاشة وانعدام الأمن الغذائي، وكذا الشأن بالنسبة للائي يكفلن أطفالا ولا يمارسن عملا أو يعانين من الإعاقة أو غيرها من أنواع الهشاشة.

IV-4- مكافحة التمييز بجميع أشكاله

لقد تجسدت إرادة الدولة في القضاء النهائي على رواسب ممارسة الرق البغيضة، من خلال تصنيف الرق باعتباره جريمة ضد الإنسانية، غير قابلة للتقادم ، وإنشاء محكمة خاصة بمحاكمة جرائم الرق، وتخويل منظمات المجتمع المدني صلاحية التعهد باسم الضحايا، وتسهيل إجراءات التقاضي لدى الهيئات القضائية المعنية، وتكريس المساعدة القضائية للضحايا.

وستتواصل هذه الديناميكية وتعزز بتسخير كافة الطاقات والهيئات لشن حرب ضروس على كل المخلفات والرواسب والمسلكيات المحظورة.

وسيتم القيام بعمل مكثف في سبيل تضميد جراح الإرث الإنساني في ظل احترام كرامة الأحياء والأموات على حد سواء.

وفضلا عن ذلك، سأواصل العمل دون كلل من أجل تسوية كافة المظالم التي وقع ضحية لها مواطنونا سواء أكانت موروثة عن الماضي أو حدثت في الحاضر.

ذلك أن هدفي الثابت هو توفير وسائل التمكين والازدهار لكل مواطن.

وفي هذا الإطار، سأستمر في العمل على تعزيز اللحمة الوطنية والإنصاف الاجتماعي ومكافحة التمييز أيا كان شكله، وذلك على وجه الخصوص باتخاذ التدابير التالية:

- ترقية الحوار بين الثقافات والتعايش المنسجم بين مختلف مكوّنات شعبنا بوضع برنامج خاص بالتعددية الثقافية؛
- تعزيز ترسانتنا القانونية الرادعة لكل أشكال التمييز؛
- دمج ذوي الإعاقة واحترام كرامتهم الإنسانية؛
- تقوية آليات الكشف عن كافة التصرفات المتّسمة بالتمييز والوصْم بالعار على المستويين المركزي والمحلي؛
- حثّ الهيئات القضائية على التعامل بصرامة وسرعة مع جميع حالات التمييز والمساس بالوحدة الوطنية؛
- إعداد خطط جهوية لمكافحة جميع أشكال التمييز التي تلحق الضرر بالتماسك الاجتماعي؛
- إنشاء مكاتب بلدية لاستقبال الشكاوى المتعلقة بانتهاك الحقوق والالتزامات الشخصية؛
- تكوين عمال الإدارة الترابية وعمال القضاء في الولايات حول مختلف أشكال التمييز؛
- تكوين القوات المسلحة وقوات الأمن على قضايا التمييز وحقوق الإنسان لضمان تطبيق القوانين بالفعالية المطلوبة ؛
- القيام بإصلاح عقاري لتسهيل الولوج العادل إلى الأرض لكافة المجموعات الأهلية، وبالأخص تلك التي تعرضت للغبْن تاريخيا؛
- إدراج وحدات تكوينية في النظام التربوي تهدف إلى ترقية ثقافة التسامح، واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين المواطنين.

دولة آمنة،

قادرة على مواجهة التقلبات الجيوسياسية، وعـامل مؤثّـر في استتْباب السلم والاستقرار

لقد أصبح العالم أكثر تعقيدا واضطرابا بشكل متزايد، وذلك بفعل تكاثر الأزمات التي تتخذ أحيانا شكلا عنيفا، ونشوب النزاعات المتفاقمة، والتقلبات المناخية، بل وحتى الحروب المحلية المؤدية إلى نزوح أفواج غفيرة من السكان.

ففي هذا العالم، تتأثر اقتصادات البلدان - ومنها بلادنا - بانعكاسات حروب نائية، وعلى الأخص بتنافس القوى المتصارعة على الموارد الطبيعية. وفي مثل هذا العالم، يغدو البقاء رهانا استراتيجيا، إذ شهدت دول اشتُهرت بصلابتها اضطراباتٍ خطيرة أدّت إلى زعزعة استقرارها أو حتى إلى انهيارها.

وفي قارّتنا الإفريقية العزيزة، تعود إلى الواجهة من جديد جملة من النزاعات المسلحة، والحروب الأهلية، والانقلابات العنيفة على الأنظمة الدستورية.

وتواجه منطقتنا خطر التطرف العنيف، ويتفاقم فيها التهديد الإرهابي، وتنبتّ فيها عُرى التوافق المحلي، مما يهدّد السلم الأهلي وينذر بنسف الديمقراطية. يُضاف إلى ذلك تهريب الأشخاص وتفشّي الجريمة العابرة لحدود الدول.

وتفرض علينا هذه التهديدات التزام الحيطة والحذر وعقد تحالفات وشراكات استراتيجية.

لمجمل هذه الأسباب، عملتُ على رسم سياسة خارجية ودفاعية حقيقية مبنية على رؤية استراتيجية، وتقدير موضوعي لمصالح البلد، ورصد استباقي للمخاطر المُحْدِقة.

7-1- الدبلوماسية والاندماج الإقليمي والجاليات

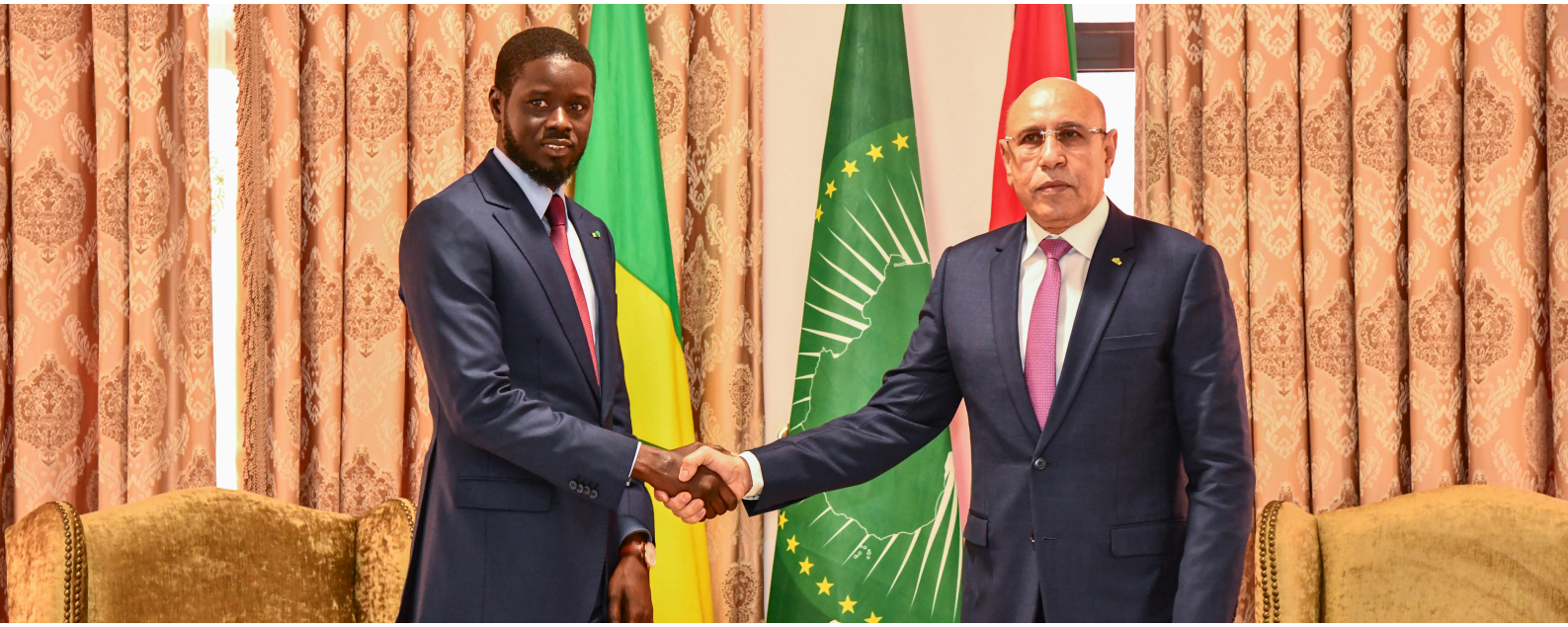

ترمي سياستنا الخارجية إلى خدمة السلام، والأمن، والاستقرار، وإلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع مراعاة المصلحة العليا لبلادنا.

وتعتمد هذه الدبلوماسية على المبادئ التالية:

- مراعاة مصالحنا كأمة، والذود عن مواطنينا؛
- احترام سيادتنا وحوزتنا الترابية؛
- إرساء علاقات حسن الجوار؛
- ترسيخ حضورنا في المحيط الإسلامي، والعربي، والإفريقي؛
- احترام المواثيق والاتفاقيات الدولية؛
- الإسهام في تحقيق السلم والتضامن الدوليين.

وسأعمل بشكل خاص في الظروف الراهنة على أن تتبوّأ بلادنا مقام الصدارة كفاعل مؤثّر في الأمن بشبه المنطقة وفي تسوية النزاعات الإقليمية باستخدام كافة المقدرات الدبلوماسية التي نتوفر عليها.

كما سأسعى إلى:

- تعزيز حضور بلادنا في المنظمات الإقليمية والدولية ودمجها بشكل أفضل في كافة الهيئات التي نالت عضويتها مع تفعيل دورها في هذه الهيئات؛
- تشجيع ودعم حضور الأطر الموريتانيين في المؤسسات الإقليمية والدولية.

وباعتبارنا عضوا مؤسِّسا لمنظمة الوحدة الإفريقية ونتولّى حاليا الواجهة الأمامية لمختلف قضايا قارّتنا العتيدة، فإننا سنبذل قصارى جهودنا في الحفاظ على مصالح هذه المنظمة، وسنسعى إلى تسوية النزاعات المسلحة، ورفع التحديات المناخية، ومكافحة الإرهاب، مع التصدّر كفاعلين في تحقيق أجندة 2063.

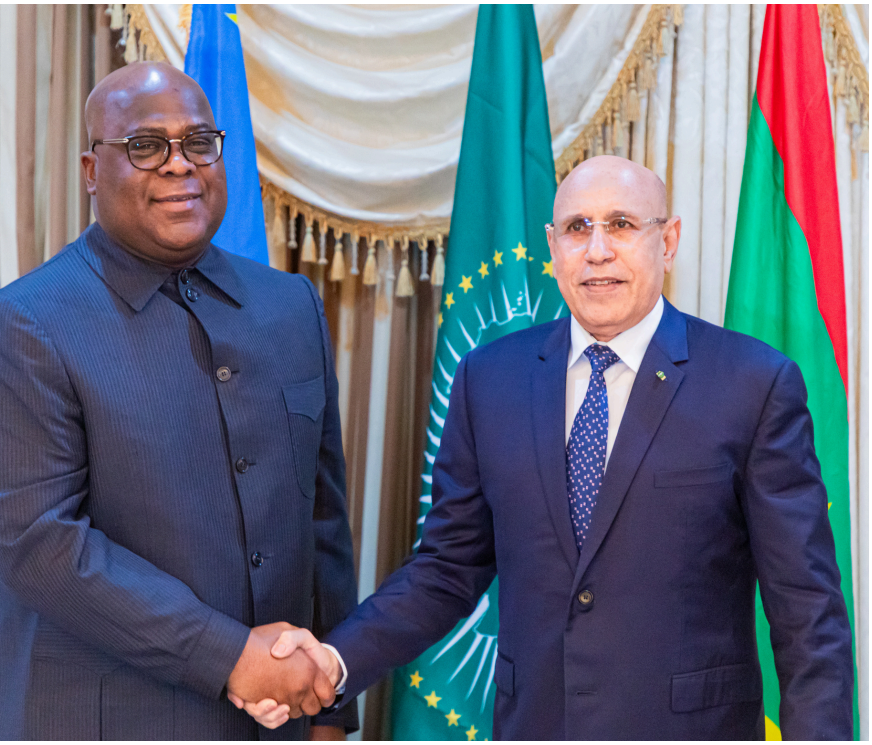

وبمناصرتنا للسلام العادل والدائم في الشرق الأوسط، سنعمل على فرض حقوق الفلسطينيين، والاعتراف بدولة فلسطينية ذات سيادة، على الحدود التي أقرتها الأمم المتحدة، مع العمل بقوة من أجل التنديد بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي بغزة، في انتهاك صارخ لقواعد القانون الدولي.

ووعيا منا لمتانة أواصر التضامن والأخوة في الأمة العربية، نعتزم الاضطلاع بدورنا على النحو الأكمل في حل الخلافات وتوطيد العلاقات بين البلدان العربية كافة.

وعلى مستوى الأمم المتحدة، أعتزم، إذا أعيد انتخابي، أن أواصل مشاركتنا النشطة في حفظ السلام، وأن أدافع، بمعية البلدان الشقيقة والصديقة، عن ضرورة إقامة نظام دولي أكثر عدالة.

ومن أجل تثمين دور جالياتنا في المهجر وتوجيهه بشكل أفضل في ما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لوطنها الأم والاستفادة من خبرات الأطر المغتربة، سأعمل بوجه خاص على :

- تنظيم الجاليات الموريتانية في المهجر بشكل أفضل، بغية المزيد من إشراكها في تنمية البلاد؛
- تثمين رأس المال البشري الاقتصادي والاجتماعي للجاليات الموريتانية في المهجر؛
- تحسين التواصل بين الحكومة والجاليات في المهجر؛
- تعزيز حماية مصالح الموريتانيين في الخارج والدفاع عنها.

ولتحقيق هذه الأهداف، سيتم إعداد خطة عمل وتنفيذها خلال المأمورية المقبلة، إذا ما أعيد انتخابي.

V-2- الأمن والدفاع

إن مسألة الذود عن الحوزة الترابية وعن أمن مواطنينا كانت وستظل في صلب أولوياتي. وفي هذا الصدد، لا يُسمح بأي تهاون أو تراخٍ.

وهكذا تمّ على مستوى الأمن الداخلي، اتخاذ تدابير هامة تشمل على وجه الخصوص: (أ) إنشاء مركز للمراقبة عن بُعد لمدينة نواكشوط (عبر نشر الكاميرات فيها)، ووضع مختبر متعدّد الوظائف للتحليل الجيني والكشف عن المواد المحظورة أو الخطرة؛ (ب) تعزيز وتوسيع نطاق تغطية مناطق البلاد بوحدات الشرطة والأجهزة الأمنية.

ويجدر بنا هنا أن نحيي الجهود التي بذلتها قواتنا المسلحة والنتائج التي أحرزتْها. وستتواصل المساعي للرفع من مهنيّتها.

إنّ أمن المواطنين وممتلكاتهم كان وسيبقى بالنسبة لي أولويةً مطلقة، ولن أدخر جهداً للحفاظ على سلامة مواطنينا وتعزيز أمنهم، فضلا عن مواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها النمو الحضري وتدفق المهاجرين

وأمام حالة عدم الاستقرار وانعدام الأمن التي تسود شبه المنطقة، وبفضل منشآت فك العزلة التي نعتزم إقامتها، وبالنظر إلى الآفاق الواعدة لنمونا الاقتصادي، توشك بلادنا أن تستقطب المزيد من المهاجرين العابرين أو المستقرّين، وهي موجات نزوح يصعب علينا مواجهتها في ظروف لائقة. لذا فإني أضع على رأس اهتماماتي هذا المعطى الجديد ذي العواقب المتشعّبة، وسأتعامل معه وفق ما تقتضيه المصلحة العليا للأمة حصرا، مع احترام الحقوق المتضمنة في الاتفاقيات الدولية التي وقعتها موريتانيا.

ومن جهة أخرى، تم بالفعل حشد الكثير من الوسائل، وسيتواصل هذا العمل بوتيرة أكبر خلال المأمورية المقبلة، إذا ما أعيد انتخابي، لاحتواء جميع أشكال الجريمة أيّاً كان مصدرها، وكبح تعاطي المؤثرات العقلية وما ينجرّ عنها من مخلفات.

وسيستمر تكييف الوسائل والرجال مع متطلبات أمن مواطنينا وحدودنا؛ وذلك ما سنحرص عليه من خلال أمور منها على وجه الخصوص:

- تعزيز القدرات المهنية والعملياتية لقوات الدفاع والأمن؛
- تجهيز المراقبة البحرية للسفن (بالرادارات، والمسيّرات، والأسلحة المتطوّرة)؛
- تدعيم النظام المندمج لتسيير السكان والوثائق المُؤمّنة؛
- تطوير وتعميم الخدمات البيومترية؛
- تحديث الاستراتيجية الأمنية لمدينة نواكشوط؛
- بناء وتجهيز وتشغيل مختبر للشرطة العلمية؛
- تعزيز الأمن الطرقي باقتناء معدات فائقة التطوّر؛
- اكتتاب عناصر بشرية إضافية في الهيئات التي تعاني نقصا عدديا.

وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عليه تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ

صدق الله العظيم

copyright - Campagne Ghazouani 2024